منهج البطليوسيّ (ت٥٢١هـ) في دراسة حروف الجرّ في كتابه (الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب)

الباحث

أ . م . د . عبد الإله إبراهيم عبد الله

كليّة الآداب / الجامعة المستنصرية

خلاصة البحث

يُعدّ الحرف عنصراً مهماً من عناصر بناء الكلم ، وهو اللّبنة الأساسية لذلك ، كما تظهر أهميته في كونه أداة من أدوات الرّبط في العربية ؛ لذلك قيل في تعريفه : أنّه ما دلّ على معنى في غيره ، فهو وإنْ لم يكن ركناً من أركان الإسناد إلّا أنّه يدخل لأداء وظيفة ضرورية لا يؤديها غيره .

ولا يتوقّف الأمر على وظيفته وعمله ، بل يتعداه إلى تنوّع دلالاته ، بما يشرك في صنع سياق الجملة ؛ ومن هنا فرّق العلماء تبعاً لتلك الدّلالات بين هذه الحروف ، وبين الحروف الأخرى التي تقتصر وظيفتها على بناء الكلام ، فعبّروا عن الأولى بحروف المعاني ، وعن الثّانية بحروف المباني .

وتعدّ حروف الجرّ من بين تلك الحروف الكثيرة ، التي تؤدي دلالات متنوعة ، مع وظيفتها في الرّبط ، وبيان المعنى السياقيّ للكلام . فأبان هذا البحث جانباً من أحكام هذه الحروف في منهج من مناهج البحث عند أحد أعلام العربية ، ومحقّق من قلّة محقّقيها ، وهو اللّغويّ الأديب ــ كما عبّر عنه أحد الباحثين ــ ابن السّيد البطليوسيّ (ت٥٢١هـ) ، في شرحه كتاب (أدب الكاتب لابن قتيبة ، ت٢٧٦هـ) ، وقد سمّاه (الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب) .

بحث البطليوسيّ أغلب ما ورد من أحكام تتعلّق بهذه الحروف ، وذكر جملة من الموضوعات المهمّة فيها ، كالنيابة والتّضمين ، والزّيادة والحذف ، والتعدية بها ، وغير ذلك ، وخرج البحث بنتائج تظهر مقدرة هذا العالم ومنهجه في بحث هذه الحروف ، وميله إلى مذهب محققي العلماء في كثير من آرائه ، وتبيّن شخصيّته العلمية في الشّرح ، والتحليل ، والتعليل ، والمعارضة ، والرّد ، وعرض الآراء .

Summary Search

The character is an important element of building elements of speech , which is the basic building block for that , as they appear importance in being a tool of connectivity in Arabic ; so it was said in the definition : it is what is indicated on the meaning of the other , he is though not a pillar of the cross , but he enters to perform the necessary function is not performed by others .

It does not depend on his job and his work , but also to the diversity of connotations , including engages in the manufacture of the context of the sentence ; Hence, teams of scientists according to those connotations of these letters , and the other characters that only function on the building to speak , passed over for the first letters meanings, and second letters buildings.

The prepositions among many of those letters , leading a variety of indications , with its function in the binding , and the statement of the contextual meaning of the words . Viban this research aside from the provisions of these letters in the methodology of research methods when a Flags Arabic , and an investigator of the few investigators , a linguistic writer as expressed by one of the researchers son of Mr. Batliusa (d. ٥٢١AH) , in his commentary on the book (literature writer Ibn Qutaiba , T. ٢٧٦AH) , has been called (in the laconic explanation literature book).

Search Batliusa most of what was received from the provisions relating to these letters , and mentioned a number of important issues which , Kalniabh and modulated , and the increase and deletion, and Altaadih , and so on , and went out Find the results show the ability of this world and its method in search of these letters , and its tendency to the doctrine of investigators, scientists in many of his views, and shows his character in the scientific explanation , analysis, and reasoning , and the opposition , and reply, and display views.

ـ المقدّمة :

البطليوسيّ ، حياته وكتابه

أ ـ البطليوسيّ [١]:

هو أبو محمّد عبد الله بن محمّد بن السِّيد ، وبنو السِّيد بطن من بطون بني ضبّة[٢]، لقّب بالبطليوسيّ نسبة إلى مدينة بطليوس الواقعة غرب الأندلس ، وكانت ولادته ونشأته فيها عام (٤٤٤هـ) وتعدّ هذه المدينة من أهم مدن وحواضر الأندلس، وهي عاصمة بني الأفطس في عصر ملوك الطوائف ، ومنها خرج كثير من العلماء والأدباء ممن ذاع صيتهم في المشرق والمغرب ومنهم البطليوسي ، وفيها تعلّم ابن السِّيد وتتلمذ على يد كبار علمائها وعلى رأسهم أخوه أبو الحسن عليّ بن محمّد بن السِّيد (ت٤٨٠هـ) ، الذي نهج له طريق البحث والاستقصاء ، وكان مقدّما في علم اللغة وحفظها والضبط لها [٣]، ثم انتقل بعد ذلك إلى مدينة قرطبة مركز العلماء والأدباء، وأكمل دراسته على يد جملة من علمائها [٤] .

مرّ ابن السّيد بمرحلة صعبة وحرجة في حياته بسبب الأوضاع السّياسية غير المستقرّة في الأندلس ، فابتعد عن الأمراء والملوك وترك صحبتهم ؛ ليفرغ نفسه للتأليف والتصنيف والتدريس ، فنزل مدينة بلنسية وقضى حياته فيها حتى وفاته سنة (٥٢١هـ) ، وتعد هذه المرحلة من حياته من أخصب المراحل ، ففيها ألف أكثر كتبه، ونصب نفسه لإقراء النّحو وتعليم العربية ، حتى توافد عليه طلاب العلوم يأخذون عنه ويقتبسون منه [٥].

وأثمرت جهوده هذه عن مؤلفاته المتنوعة التي تدلّ على سعة ثقافته وطول باعه في كثير من العلوم والمعارف ، ليس في العربية فحسب بل في الفقه والأصول والحديث والفلسفة والمنطق وعلم الكلام ، وثقافته مشهود لها من العلماء وممن ترجم له، فهو العالم المبرز والأديب المفنن وله شعر جيد [٦].

ب ـ كتابه : (الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب) .

كان اهتمام ابن السِّيد منصبّاً على مؤلّفات علماء المشرق وأدبائه ، فانكبّ على شرحها وتفسيرها ، فشرح كتاب (الجمل) للزّجاجيّ ، وكتاب (الجمل) لعبد القاهر الجرجانيّ (ت٤٧١هـ) [٧] ، وشرح (الفصيح) لثعلب (ت٢٩١هـ) ، وشرح موطأ الإمام مالك (ت١٧٩هـ) [٨]، وأولى عنايته بديوان المتنبي ، وسقط الزند لأبي العلاء فشرحهما . وشرح

كتاب (أدب الكاتب) لابن قتيبة ، الذي عُرف في الأندلس بـ (أدب الكتّاب) وسمّاه (الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب) .

يعدّ شرح البطليوسيّ من أهمّ شروح كتاب ابن قتيبة وأوسعها مادة وأكثرها فائدة، وما تكلّم باحث على شروح هذا الكتاب إلّا ذكر هذه الحقيقة ، فهو يدلّ عن ثقافة صاحبه وسعة اطّلاعه على علوم العربية ، وما يتصل بها من معارف أخرى كالفلسفة والمنطق والفقه والأصول ، زيادة على ما ذكرنا من تفننه في علوم شتى .

ولم يكن كتابه منحصراً بالمستوى اللغوي فحسب ، بل ذكر فيه مسائل نحوية وصرفية ودلالية ، تدلّل على براعته وتمكنه من مستويات العربية جميعها ، وإنْ كنا لا نقلل من أهمية المباحث اللغوية التي يزخر بها ، وأنّه يمثل منهج صاحبه اللغوي الذي يميل إلى الاتساع في الرواية [٩]، وكان غرضه من تأليف هذا الشرح محدداً وواضحاً ، ذكره في مقدمة كتابه ، وأوجزه بقوله : ((غرضي في كتابي هذا تفسير خطبة الكتاب الموسوم بـ (أدب الكتاب) ، وذكر أصناف الكتبة ومراتبهم ، وجلّ ممّا يحتاجون إليه في صناعتهم ، ثمّ الكلام بعد ذلك على نكت من هذا الديوان يجب التنبيه عليها وإرشاد القارئ إليها ، ثمّ الكلام على مشكل إعراب أبياته ومعانيها ، وذكر ما يحضرني من أسماء قائليها))[١٠]. ثمّ يشرع بعد ذلك بتوضيح منهجه وخطته في شرحه ، وتقسيم كتابه ، فنراه يتكلم على ثلاثة أقسام :

القسم الأوّل : أفرده لشرح خطبة أدب الكتّاب ، وزاد عليها ذكر أصناف الكتاب وما يحتاجونه من آلات وأدوات لصنعتهم ، وهو ما لم يذكره ابن قتيبة .

وأفرد **القسم الثّاني** للتنبيه على ما غلط فيه ابن قتيبة أو الناقلون عنه ، وما منعه وهو جائز ، وقد تتبع فيه أبواب الكتاب على نحو الانتقاء من مسائله مبدياً ملاحظاته وتعليقاته ، وأشار إلى طبيعة تتباعته بتقسيمها على أربعة أقسام ، **أوّلها :** التنبيه على مواضع غلط فيها ابن قتيبة . **والثّاني :** التنبيه على أشياء اضطرب فيها كلامه فأجازها في موضع من كتابه ومنعها في موضع آخر. **والثّالث :** التنبيه على أشياء جعلها من لحن العامة ، معوّلاً فيها على ما رواه أبو حاتم عن الأصمعي وأجازها غيره من اللغويين ، كابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني ويونس وأبي زيد وغيرهم . وكان الأولى له أنْ يقول : هذا قول فلان ، أو ما ذكره هو المختار أو الأفصح ، وأنْ لا يجحد شيئا هو جائز لمجرد إنكار بعض اللغويين له فيخطئه بقوله : ذلك رأي غير صحيح ومذهب ليس بسديد . **والرّابع :** التنبيه على مواضع وقعت

غلطاً في رواية أبي علي البغدادي المنقولة إلى بلاد الأندلس ، وتحديد نسبتها إليه أو لابن قتيبة [١١].

وما اخترناه موضوعاً لدراستنا يقع ضمن هذا القسم من الشّرح ، تحت أبواب متفرّقة تبدأ بباب (دخول بعض الصّفات مكان بعض) ، وتنتهي بباب (إدخال الصّفات وإخراجها) [١٢].

أمّا **القسم الثّالث** من الشّرح فخصّصه لشرح أبيات أدب الكتّاب وما أشكل منها ، وذكر معانيها ونسبتها [١٣]؛ لكي لا يُساء فهم بعض الأبيات لانفرادها ، وإيرادها منقطعة عمّا قبلها وبعدها [١٤].

ويمكن القول إنّ شرح البطليوسي بأقسامه الثلاثة ، الذي أجاد في ترتيبها وتنسيقها ، وحسن عرض مادتها يعدّ دليلا على مكانة علماء الأندلس العلمية ، ودورهم في تعقب مؤلفات المشرق بالشرح والتفسير ، وهو ثروة لغوية جليلة تدلّ على موسوعية صاحبها وتضلعه في شتى ميادين العلوم والمعارف ، فهو بحق من أحسن الشروح التي ألّفت في بابه . بل يعدّ من أهمّ مصنفات ابن السِّيد ومن أهمّ آثاره اللغوية والأدبية في المكتبة العربية عامة [١٥].

حروف الجرّ

لا بُدّ من تنظيم البحث في هذه الحروف على مستويات عدّة ، تتضمّن (تسميتها ، وعملها ، وعددها ، ونيابتها أو تضمينها ، ومعانيها ، وزيادتها ، وحذفها ، وتعلّقها) .

١ـ تسميتها :

فتُسمى حروف الجرّ (حروف الإضافة) أيضاً [١٦]؛ لأنّها تُضيف معاني الأفعال ، أي تُوصلها إلى الأسماء[١٧]، فهي تصل ما قبلها بما بعدها ، فتضيف الاسم إلى الاسم ، نحو : الدّار لعَمرو ، وتصل الفعل بالاسم ، نحو : مررتُ بزيدٍ [١٨]. وقيل إنّ سبب تسميتها بحروف الجرّ ((باعتبار عملها ، فيكون من قبيل تسمية المؤثّر باسم الأثر ، كما سُمّيتْ حروف الجزم لأنّ عملها الجزم)) [١٩].

وتسميتها بحروف الإضافة من باب تسمية الجزء بالكلّ ؛ لأنّ معنى الإضافة أعمّ ، فهو يشمل الحروف والظروف والأسماء ، والجرّ مختصّ بالحروف فقط ، وهذا المعنى أشار إليه

سيبويه في (باب الجرّ) بقوله : ((واعلم أنّ المضاف إليه ينجرّ بثلاثة أشياء : بشيء ليس باسم ولا ظرف ، وبشيء يكون ظرفاً ، وباسم لا يكون ظرفاً . فأمّا الّذي ليس باسم ولا ظرف فقولك : مررتُ بعبدِ اللهِ ، وهذا لعبدِ اللهِ ، وما أنتَ كزيدٍ ...))[٢٠]. وواضح أنّه أراد بقوله (بشيء ليس باسم ولا ظرف) : الحرف ، أي حرف الجرّ ، ومثّل لجملة من تلك الحروف ، كما مثّل للظروف والأسماء [٢١]. وقد يكون عامل الجرّ في الإضافة هو حرف الجرّ المقدّر على رأي [٢٢].

ولهذه الحروف أكثر من تسمية (مصطلح) ، غير ما ذكرنا من تسميتها بـ (حروف الإضافة) ، ومن أسمائها الأخرى ما ابتدأنا به كلامنا ، وهي (حروف الجرّ) وهو مصطلح بصريّ ، ويُقابله المصطلح الكوفي وهو (حروف الخفض) [٢٣] . وذكرهما ابن السّراج معاً بقوله : ((وقولي : جرّ وخفض بمعنى واحد)) [٢٤].

فذكر الزّجاجيّ أنّما سُمِّيتْ هذه الحروف بالحروف الجارّة لأنّها تجرّ ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها ؛ وسُمِّيَ الجرّ جرّاً لأنّ معناه : (الإضافة) ، وهذا مذهب البصريين وتفسيرهم[٢٥]. فالجرّ يعني جرّ معاني الأفعال إلى الأسماء ، أي توصيلها إليها ، وهو معنى الإضافة [٢٦].

وذكر علّة تسمية الكوفيين لها بـ (حروف الخفض) ؛ بأنّهم فسّروه نحو تفسير الرّفع والنّصب ، فقالوا : إنّ العلّة في انخفاض الحنك الأسفل عند النطق به ، وميله إلى إحدى الجهتين [٢٧]. ولا تختلف المدرسة البصرية عن هذا التفسير الدّلاليّ لمصطلح الخفض.

وأطلق ابن قتيبة مصطلح (الصّفات) على حروف الجرّ [٢٨]، وهو من المصطلحات الكوفية [٢٩]. وأشار البطليوسيّ إلى ذلك في (باب زيادة الصّفات) ـ كما ذكره ابن قتيبة ـ بقوله : ((سمّى ابن قتيبة في هذه الأبواب [٣٠]حروف الجرّ صفات ، وهي عبارة كوفية لا بصرية ؛ وإنّما سمَّوها صفات لأنّها تنوب مناب الصّفات ، وتحلّ محلّها ، فإذا قلتَ : مررتُ برجلٍ من أهل الكوفة ، أو رأيتُ رجلاً في الدّار . فالمعنى : مررتُ برجلٍ كائنٍ من أهل الكوفة ، ورأيتُ رجلاً مُستقرّاً في الدّار)) [٣١]. واستعمل البطليوسيّ مصطلح (حروف الجرّ) [٣٢].

وعلّل ابن يعيش سبب تسمية الكوفيين حروف الجرّ بحروف الصّفات بأنّها تقع صفات لما قبلها من النّكرات [٣٣]؛ أو لأنّها تُحدِثُ صفة في الاسم ، فقولك : (جلستُ في الدّار) ، دلّتْ (في) على أنّ الدّار وعاءٌ للجلوس [٣٤].

٢ـ عملها :

أمّا عن عملها فهي من الحروف العاملة المختصّة في الدخول على الأسماء ؛ لأنّ الجرّ لا يكون إلّا في الأسماء [٣٥].

٣ـ عددها :

أمّا عن عددها فقد اختلف النّحويون في عدد حروف الجرّ ، فعدَّها بعضهم أربعة عشر حرفاً[٣٦]، وقيل ستة عشر حرفاً [٣٧]، وذكر بعضهم أنّها ثمانية عشر حرفاً [٣٨]، وجعلها ابن مالك في ألفيته عشرين حرفاً [٣٩]، وزاد في كتابيه (شرح الكافية الشّافية) ، و(تسهيل الفوائد) حرفاً آخر فعدّها واحداً وعشرين حرفاً [٤٠]، وعدّها بعضهم اثنين وعشرين حرفاً [٤١]، وأوصلها بعضهم إلى خمسة وعشرين ، وقيل سبعة وعشرين حرفاً[٤٢].

ويبدو أنّ هذا الاختلاف في عدد الحروف يرجع إلى ما يخرجه بعضهم منها ويدخله غيره في بابها ، حتّى بلغ ما ذُكِر منها ستة وثلاثين حرفاً ، وليس هناك اتّفاق في جميعها [٤٣].

٤ـ نيابتها وتضمينها :

أمّا الكلام عن نيابتها فقد تنوب بعض تلك الحروف عن بعض ، وليس ذلك مطّرداً، فهو محلّ خلاف بين النحويين ، ويتحدّد مجال النيابة الذي نعنيه على ما يرى بعض النحاة في إيقاع بعض حروف الجر موقع بعضها الآخر، بما يحدّد تلك الحروف بوظيفة دلالية معينة ، ويوسِّع من دائرة المعاني التي تخرج إليها هذه الحروف.

فكلّ موضع يُدَّعَى فيه النيابة عند بعضهم لا يُسَلَّم به عند غيرهم ؛ فأغلب البصريين ومن تابعهم من الكوفيين يرون أنّ المحتمل بقاء الحرف على معناه ، وأنّ العامل ضمن معنى عامل يتعدّى بذلك الحرف ، ولا يرون نيابته ، ويحملون ما أوهم من هذه الحروف على تضمين الفعل فعلاً آخر يتعدّى بذلك الحرف ، وقد فسّروا هذه الظاهرة بالتوسّع في الاستعمال [٤٤].

وقد يعمدون إلى التّفسير البلاغيّ مع شيء من التّكلف في بعض الأحيان ، وأبرز هذا التّكلف ما ينقله ابن جنّي الّذي يُعدّ من أكثر المانعين وأشدّهم حماساً في قوله : ((هذا باب يتلقّاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصّنعة ، وما أبعدَ الصّواب عنه ، وأوقعه دونه))[٤٥]. وهو بهذا يمثّل منهج المحقّقين من العلماء .

فالبصريون يذهبون إلى أنّ حروف الجرّ لا ينوب بعضها عن بعض إلّا شذوذًا ، ولا

يكون قياساً ، وما أوهم ذلك فهو مؤّول ، إمّا على التّضمين كما ذكرنا ، أو على المجاز، كما في قوله تعالى :{وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ } [طه : ٧١] ، أي عليها ، فنابتْ (في) مناب (على) ، على مذهب الكوفيين [٤٦]، أمّا البصريون فلا يرون ذلك ، ولكنّه شبّه المصلوب لتمكّنه من الجذع بالحالِّ في الشّيء فهو من باب المجاز، وإمّا على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى [٤٧].

والتّضمين هو تضمين عامل معنى عامل آخر يتعدّى بذلك الحرف ؛ لأنّ التّجوّز في الفعل أسهل منه في الحرف ، وهو ما ذكره ابن جنّي بقوله : ((اعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر ، وكان أحدهما يتعدّى بحرف ، والآخر بآخر فإنّ العرب قد تتّسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ؛ فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه . وذلك قول الله عزّ اسمه : {أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ} [البقرة : ١٨٧] وأنت لا تقول : رَفَثَ إلى المرأة ، وإنّما تقول : رَفَثَ بها ، أو معها ؛ لكنّه لمّا كان الرّفثُ هنا في معنى الإفضاء ، وكنتَ تعدّي أفضَيتُ بـ (إلى) كقولك : أفضَيتُ إلى المرأة ، جئتَ بـ (إلى) مع الرّفث ؛ إيذاناً وإشعاراً أنّه بمعناه ... وكذلك قوله عزّ اسمه : {هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى} [النازعات : ١٨] ، وأنتَ إنّما تقول : هل لكَ في كذا ، لكنّه لمّا كان على هذا دعاء منه (ص) صار تقديره : أدعوك وأُرشدكَ إلى أنْ تزكّى ... ووجدتُ في اللغة من هذا الفنّ شيئاً كثيراً لا يكاد يُحاط به ... فإذا مرّ بكَ شيء منه فتقبَّله وأنَس به ؛ فإنّه فصلٌ من العربية لطيف ، حَسَن يدعو إلى الأنُس بها والفقاهة فيها ، فهو أيضاً موضع يشهد على مَن أنكرَ أنْ يكون في اللّغة لفظان بمعنى واحد ، حتّى تكلّف لذلك أنْ يُوجِدَ فرقاً بين (قَعَدَ) و(جَلَسَ)، وبين (ذِراع) و(سَاعِد) ؛ ألا ترى أنّه لمّا كان رَفَثَ بالمرأة في معنى أفضى إليها جاز أنْ يتبع الرّفثُ الحرف الّذي بابه الإفضاء ، وهو (إلى) ، وكذلك لمّا كان (هل لكَ في كذا) بمعنى أدعوكَ إليه جاز أنْ يُقال : هل لكَ إلى أنْ تزكّى (كما يُقال أدعوكَ إلى أنْ تزكّى))) [٤٨].

فالتّضمين إشراب لفظ معنى لفظ آخر ، فيعطونه حكمه ، وفائدته إعطاء مجموع المعنيين ؛ لأنّ الكلمة تؤدّي مُؤدّى كلمتين ، وذلك أقوى من إعطاء معنى فدّ [٤٩].

وأيّد البطليوسيّ رأي ابن جنّي ، واستحسنَ تأويله ، وزاد على ما ذكر من أمثلة ، فقال : ((ولم أرَ فيه للبصريين تأويلاً أحسنَ من قولٍ ذكره ابن جنّي في كتاب (الخصائص) ، وأنا أورده في هذا الموضع ، وأعْضُده بما يُشاكله من الاحتجاج المُقنع إنْ شاء الله)) [٥٠].

وأكّد البطليوسيّ أنّ مثل هذا ، أي حمل الشّيء على غيره ، إذا كان بينهما علاقة كثيرٌ في كلام العرب ، سواء أكانت تلك العلاقة لفظية ، كحملهم (تَعِدُ ، ونَعِدُ ، وأعِدُ) على (يَعِدُ) في حذف الواو ، أم معنوية كقول أبي كبير الهذليّ :

ما إنْ يَمسُّ الأرضَ إلّا مِنْكَبٌ * منه وحَرفُ السّاق طيَّ المِحْمَلِ** (٥١).

لأنّ قوله : (ما إنْ يَمسُّ الأرضَ إلّا مِنْكَبٌ *** منه وحَرفُ السّاق) يفيد أنّه طاوٍ ، فأنابه لذلك مناب الفعل ، لو ذكره فصار كقوله : طُويَ طيَّ المَحْمَل ، ولهذا نظائر كثيرة في كلامهم ؛ فكذلك حملوا بعض هذه الحروف على بعض ، لتساوي المعاني وتداخلها (٥٢).

وليس الباب مفتوحاً على مصراعيه ، في نيابة حرف عن آخر ، إنّما ((يكون بمعناه في موضع دون موضع ، على حَسَب الأحوال الدّاعية إليه ، والمُسوّغة له ، فأمّا كلّ موضع وعلى كلّ حال فلا ، ألا ترى أنّكَ إنْ أخذتَ بظاهر هذا القول غُفلاً هكذا ، لا مُقيَّداً لزمكَ عليه أنْ تقول : سِرتُ إلى زَيد ، وأنتَ تريد : معه ، وأنْ تقول : زَيدٌ في الفرس ، وأنتَ تريد : عليه ... وأنْ تقول : رَويتُ الحديثَ بزَيدٍ ، وأنتَ تريد : عنه ، ونحو ذلك ، ممّا يطول ويتفاحش)) (٥٣). وهو الرأي الصّائب فيما نرى ، وذهب إليه الدكتور فاضل السّامرائيّ أيضاً ؛ وعلّل ذلك بأنّ ((الأصل في حروف الجرّ أنْ لا ينوب بعضها عن بعض ، بل الأصل أنّ لكلّ حرف معناه واستعماله ، ولكن قد يقترب معنيان أو أكثر من معاني الحروف ، فتتعاور الحروف على هذا المعنى)) (٥٤).

ومن هنا ذهب البطليوسيّ مذهباً وسطاً بين الرأيين ، ويرى أنّ في القولين جميعاً نظر ، أي قول المنكرين وقول المؤيدين من دون قيود ؛ ((لأنّ مَن أجازه دون شرط وتقييد، لزمه أنْ يجيز (سِرْتُ إلى زَيدٍ) ، وهو يريد (مع زَيد) قياساً على قولهم : (إنّ فلاناً لَظريفٌ عاقل ، إلى حَسَبٍ ثاقب) ، أي مع حَسَبٍ . ولزمه أنْ يجيز (زَيدٌ في عَمرو) ، أي مع عَمرو ، قياساً على قول النّابغة الجعديّ :

ولَوحُ ذِرَاعين في بركَة *** (٥٥)

أي مع بِرْكَة ، ولزمه أنْ يجيز (مررتُ في زيدٍ) ، أي بزَيدٍ ، قياساً على قوله :

وخَضَضْنَ فينا البحرَ حتّى قطعتَه * على كلِّ حالٍ من غِمارٍ ومن وَحَلْ** (٥٦).

ولزمه أنْ يجيز (في زَيدٍ ثوبٌ) ، أي عليه ، قياساً على قول عنترة :

بَطلٌ كأنَّ ثيابَه في سَرْحَةٍ * يُحذى نِعَالَ السِّبْتِ ليس بتوأمِ** (٥٧).

وهذه المسائل لا يُجيزها من يُجيز إبدال الحروف ، ومن منع ذلك على الإطلاق ،

ولزمه أنْ يتعسّف في التّأويل لكثير ممّا ورد في هذا الباب ؛ لأنّ في هذا الباب أشياء كثيرة ، يَبعُد تأويلها على غير وجه البدل ، كقوله :

إذا ما امْرُؤ وَلَّى عليَّ بوُدِّه * وأدبرَ لم يَصدُر بإدبارهِ وُدِّي** (٥٨).

وقوله : **إذا رضيتْ عليَّ بنو قُشَيرٍ *** لَعَمرُ اللهِ أعجبني رضاها** (٥٩).

ولا يمكن المنكرين لهذا أنْ يقولوا : إنّ هذا من ضرورة الشّعر ؛ لأنّ هذا النوع قد كَثُر وشاع ، ولم يَخُصّ الشّعر دون الكلام ، فإذا لم يَصُحّ إنكار المنكرين له ، وكان المُجيزون له لا يُجيزون في كلّ موضع ، ثبتَ بهذا أنّه موقوف على السّماع ، غير جائز القياس عليه ، ووجب أنْ يُطلبَ له وجه من التّأويل ، يُزيل الشّناعة عنه ، ويُعرف كيف الأخذُ فيما يَرد منه)) (٦٠).

وما ذهب إليه البطليوسيّ يدلّ على أنّه يذهب في رأيه مذهب المحقّقين من العلماء، على الرّغم من ميله إلى المذهب البصريّ في كثير من آرائه . وقد ذكر في نصّه هذا أمثلة لما يجوز وما لا يجوز من هذا الباب .

وذكر ابن هشام أنّ مذهب الكوفيين أقلّ تعسُّفاً من مذهب البصريين (٦١). وليس مَنْعُ البصريين التناوب يقع على الحروف جميعها ، فقد يصح عندهم نيابة بعضها عن بعض ، وقد يتأوّلون بعضها الآخر ، وهو ما يغلب على مذهبهم (٦٢).

وعلى مثل ما ذكر ابن جنّي في تأويل ما ورد من أمثلة النيابة ، وما زاده البطليوسيّ ينبغي أنْ يُحملَ ما يرد من هذا الباب ، ويبقى مقصوراً على السّماع ، لا يجوز القياس عليه . وقد خطّأ البطليوسيّ ابن قتيبة في جميع ما أورده في هذا ، وإنّما نقله ـ أي ابن قتيبة ـ من كتاب يعقوب ابن السّكّيت في المعاني ، وفيه أشياء غَلِطَ فيها يعقوب ، واتّبعه ابن قتيبة على غَلَطه ، وأشياء أخرى يمكن أنْ تُؤوَّل على غير ما قاله، ومن ذلك مجيء **(إلى) بمعنى (في)** ، وأنشد في هذا الباب (٦٣) لطرفة :

وإنْ يَلتَقِ الحَيُّ الجَميعُ تُلاقِني * إلى ذِرْوَةِ البيتِ الرفيعِ المُصَمَّدِ** (٦٤).

وقال : معناه : في ذروةِ البيتِ . وهذا لا يلزم ؛ لأنّه يمكن أنْ يُريد آوي إلى ذروة البيت ، كما قال تعالى : {سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ } [هود : ٤٣] ، فليس فيه على هذا حجّة . وكذلك ما ذكره من قولهم : جلستُ إلى القومِ ، أي فيهم ، إنّما تأويله : جلستُ مُنضَمّاً إلى القومِ ، أو آوياً إليهم (٦٥).

و**(على) بمعنى (عن)** ، قال في هذا الباب : رَمَيتُ على القوسِ ، أي عنها ، وأنشدَ :

أرْمِي عليها وهي فَرْعٌ أجْمَع *** [٦٦].

وإنّما جاز استعمال (على) هاهنا ؛ لأنّه إذا رمى عنها ، فقد وضع السّهم عليها للرّمي[٦٧].

وذكر في باب آخر **(عن) بمعنى (الباء)** في المثال نفسه ، قال : رَمَيتُ عن القوس ، بمعنى : بالقوس . وعلّق البطليوسيّ على هذا الكلام بأنّه ذكر قبل هذا (على) بمعنى (عن) ، ثُمَّ ذكر هاهنا أنّ (عن) بمعنى (الباء) ، فحصل من كلامه أنّ (على) بدل من (عن) ، و(عن) بدل من (الباء) ، فهي إذن بدلٌ من بدل ، وهذا غير صحيح ؛ لأنّ (عن) في قولهم : رَمَيتُ عن القوس ، ليست ببدل من شيء ؛ لأنّ معناها : التّجاوز ، كقولكَ : خرجتُ عن البلدِ . وهذا المعنى موجود في الرّمي ؛ لأنّ السّهم يتجاوز القوسَ، ويسير عنها ، فهي على بابها . وكذلكَ قولهم : رَمَيتُ بالقوس ، ليست الباء فيه بدلاً من حرف آخر ؛ لأنّه بمنزلة قولكَ : رَميتُ بالحجرِ زَيداً . والمعنى : رَميتُ السَّهمَ بالقوس، كما تقول : دفعته عن نفسي بالسّيفِ .

وقد أنكر على بعض اللّغويين رفضهم استعمال الباء في قولكَ : رَمَيتُ بالقوس بهذا المعنى ، إلّا أنْ تريد أنّكَ تلقيها عن يدكَ [٦٨]، وصوابه : رَمَيتُ عن القوس ، بأنّ هذا وَهْمٌ منهم ؛ لأنّهم توهّموا قولهم : رَمَيتُ بالقوس ، بمنزلة قولكَ : رَميتُ بالشّيء : إذا ألقيته عن يدكَ . وليس المعنى على ما ظنُّوا ، إنّما المعنى : رَميتُ السّهمَ بالقوس على ما ذكرناه [٦٩].

وذكر منه أيضاً قولاً لامرئ القيس :

تَصُدُّ وتُبدِي عن أسيلٍ وتتَّقي *** [٧٠]

يريد بأسيلٍ . ويلزم هذا إذا جعل (عن) متعلّقة بتَصدّ ، على إعمال الفعل الأوّل ، فكان يجب على هذا أنْ يقول : تَصُدُّ بأسيلٍ ، كما تقول : صدَّ بوجهه . وإذا جعل(عن) متعلّقة بتُبدي ، لم يلزم ما قال ، و(عن) باقية على معناها ؛ لأنّك تقول : أبديتُ عن الشّيء ، إذا أظهرته . والوجه في هذا البيت أنْ يُعمِل الفعل الثّاني ، ويجعل (عن) متعلّقة به ؛ لأنّه لو أعمل الأوّل للزمه أنْ يقول : (تَصُدُّ وتُبدِي عنه بأسيلٍ) ؛ لأنّ الفعل الأوّل إذا أُعمِل فحُكم الفعل الثّاني أنْ يُضمَر فيه [٧١].

وذكر الجواليقيّ أنّ معناه : ((تُعرِضُ عنّا وتُبدِي عن خَدٍّ أسيلٍ ... وقول ابن قتيبة : أنّ (عن) في هذا البيت بمعنى (الباء) ، أي تصُدُّ بأسيلٍ ، فجعل (عن) من صلة : (تَصُدُّ) ليس كذلك ، وإنّما (عن) من صلة : (تُبدِي) ، أو تُبدِي عن خدٍّ أسيلٍ ، وتُبدِي تتعدّى بـ (عن))) [٧٢]. فالبيت لا حجة فيه ؛ لأنّ قوله : (عن أسيل) مُتعلّق بـالفعل (تُبدي) ، يُقال : أبدى عن كذا [٧٣]. وعلى رأي البطليوسيّ ينبغي تقدير حرف الجرّ (الباء) مع بقاء (عن) ليستقيم الكلام

، وعلى رأي الجواليقيّ لا حاجة لوجود الباء، ويُصار إلى تقدير (عن) للفعل (تَصُدُّ) ، فيكون المعنى : (تَصُدُّ عنّا) ، أي : تُعرِضُ . و(تُبدي عن أسيلٍ) ، أي : عن خَدٍّ أسيلٍ ، بحذف الموصوف وإقامة الصّفة مقامه .

وقد تتبع البطليوسيّ ما أورده ابن قتيبة في هذا الباب ، وتأوّل ما ذكره من الشّواهد على أحسن وجه في كلّ ما رأى له باباً من التأويل ، رفضاً وقبولاً ، وللاستزادة من الأمثلة ينظر : **(من بمعنى : عن) ، و(الباء بمعنى : عن) ، و(في بمعنى : إلى) ، و(في بمعنى : الباء) ، و(اللام بمعنى : على) ، و(إلى بمعنى : من) ، و(عن بمعنى : على)، و(على بمعنى : في) ، و(الباء بمعنى : من) ، و(الباء بمعنى : على) ، و(على بمعنى : مع) ، و(في بمعنى : من)** [٧٤]. وما قبله عن ابن قتيبة اشترط فيه وجهاً من التّقارب في المعنى ، والاشتراك بين الحرفين المُتبادلين ، وأكّد ذلك ابن السّراج بقوله : ((فهذه حقيقة تعاقب حروف الخفض فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز))[٧٥]. فجعل التّقارب شرطاً في تعاقبها .

وهذا المعنى هو الّذي يسوّغ نيابة بعض الحروف عن بعض ، يقول الدكتور فاضل السّامرائيّ : ((وقد تقترب المعاني من بعضها ، أو يُتوسع في استعمال المعنى ، فيُستعمل بعضها في معنى بعض ، أو قريب منه ، فمثلاً قد يُتوسع في معنى الإلصاق بالباء ، فيُستعمل للظّرفية ، فتقول : أقمتُ بالبلد وفي البلد ، ولكن يبقى لكلّ حرف معناه واستعماله المُتفرّد به ، ولا يتماثلان تماماً)) [٧٦].

ونلحظ ممّا سبق أنّ لهذه الظاهرة النّحوية أكثر من مصطلح [٧٧]، (فالتّناوب ، أو النّيابة) ، و(التّبادل) ، و(التّعاقب) كلّها بمعنى واحد في الدّلالة على دخول بعض حروف الجرّ مكان بعض ، أو وقوعها موقع بعض ، وأشهرها مصطلح النّيابة .

وممّا ذكره البطليوسيّ في معنى التّقارب : **(إلى) بمعنى (عند)** من قول ابن قتيبة : ((يُقال : هو أشهى إليَّ من كذا ، أي عندي)) [٧٨]؛ ولتقارب معانيهما تَسدُّ كلّ واحدة منهما مَسدَّ الأخرى . ألا ترى أنّه إذا قال : هو أشهى عندي من العسل ، فمعناه أنّه أحبّ إليه منه ، وإنْ كان (إلى) في هذا الموضع أشدّ تمكّناً من (عند) [٧٩].

ومثله **(عن) بمعنى (بعد)** ، أنشد ابن قتيبة :

*** **لَقِحتْ حَربُ وائِلٍ عن حِيَال** [٨٠].

فـ (((عن) و(بعد) يتقارب معناهما ويتداخلان ، فلذلك يقع كلّ واحد منهما موقع الآخر ؛ لأنّ (عن) تكون لما عدا الشّيء وتجاوزه ، و(بعد) لما تبعه وعاقبه ، فقولك : أطعمه عن

جوع ، وكساه عن عُرْي ، يُفيد أنّه فعل الإطعام بعد الجوع ، والكسوة بعد العُرْي ، وكذلك إذا قال : لَقِحَتْ النّاقةُ بعدَ حِيَال ، أفادَ ذلك أنّ اللّقاح عدا وقت الحيال وتجاوزه ، وعلى نحو هذا يتأوّل جميع ما ذكره في هذا الباب)) (٨١).

ومثله : **(على) بمعنى (في)** ، كقوله تعالى : {وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ } [البقرة : ١٠٢] ، أي في مُلكه ، وقولهم : كان ذلك على عهد فلان ، أي في عهده (٨٢). إذ يتداخل معنى (على) و(في) في بعض المواضع ، ويقع بعضهما موقع بعض ؛ ((لأنّ معنى (على) : الإشراف والارتفاع ، ومعنى (في) : الوعاء والاشتمال، وهي خاصّة بالأمكنة . ومكان الشّيء قد يكون عالياً مُرتفعاً ، وقد يكون مُتسفّلاً مُنخفضاً ، ويدلّ على ذلك استعمالهم (فوق وتحت) في الظروف ، وأحدهما يدلّ على العلوّ ، والآخر يدلّ على السُّفل)) (٨٣).

ومثله : **(إلى) بمعنى (مع)** ، يُقال : إنّ فلاناً لظريفٌ عاقلٌ ، إلى حَسَبٍ ثاقب ، أي مع حَسَبٍ (٨٤). فـ (إلى) و(مع) يتداخلان في معنييهما ، فيُوجد في كلّ واحدة معنى صاحبتها ، وهو معنى الإضافة ؛ لأنّ الشّيء إذا كان مع الشّيء فهو مضاف إليه ، وإذا كان مضافاً إليه فهو معه ، فمعنى قوله : (إنّ فلاناً لظريفٌ عاقلٌ ، إلى حَسَبٍ ثاقب) ، أي إنّ له ظرفاً وعقلاً مُضافَين إلى حَسَبٍ ثاقب (٨٥).

ومثله **: (اللام)** بمعنى **(إلى)** ، يُقال : هديتُه له وإليه (٨٦)؛ وجاز وقوعهما موقع بعض ((لما بين معنييهما من التّداخل والتّضارع ، ألا ترى أنّ (اللام) لا يخلو من أنْ تكون بمعنى المُلْك ، أو الاستحقاق ، أو التّخصيص ، أو العلّة والسّبب ، و(إلى) للانتهاء والغاية . وكلّ مملوك فغايته أنْ يلحق بمالكه ، وكلّ مُستحَقّ فغايته أنْ يلحق بمُستحِقّه ، وكلّ مُختصّ فغايته أنْ يلحق بمُختصّه ، وكلّ مغلول فغايته أنْ يلحق بعلّته ، فكلّها يُوجد فيها معنى (إلى) ، وموضوعها الّذي وُضعتْ له)) (٨٧).

ومثله : **(على) بمعنى (الباء)** في قوله : ((يُقال : اركبْ على اسم الله ، أي باسم الله)) (٨٨)، فجاز استعمال (على) بمعنى (الباء) ؛ لأنّهما تقعان جميعاً موقع الحال ، وتشتركان في ذلك ، فيُقال : جاء زَيدٌ بثيابه ، وجاءني زَيدٌ وعليه ثيابه ، فيكون المعنى واحداً (٨٩).

ومنه أيضاً : **(في) بمعنى (مع)** ، من قولهم : فلانٌ عاقِلٌ في حِلم ، أي مع حِلم (٩٠). وإنّما جاز تعاقبهما لتقارب معنييهما ؛ لأنّ الشّيء إذا كان في الشّيء فهو معه (٩١).

وذهب الأستاذ عباس حسن من المحدثين إلى ما ذهب إليه البطليوسيّ ، مع وصف

مذهب الكوفيين بالنّفاسة ؛ ((لأنّه عمليّ سهل ، بغير إساءة لغوية ، وبعيدٌ من الالتجاء إلى المجاز والتأويل ونحوهما من غير داع ، فلا غرابة في أنْ يؤدّي الحرف الواحد عدّة معانٍ مختلفة وكلّها حقيقيّ ... ولا غرابة أيضاً في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد ؛ لأنّ هذا كثير في اللغة ، ويُسمَّى : المشترك اللفظي))[٩٢].

ولا يُفهم من كلامه أنّه يرفض مذهب البصريين ، وإنّما يشترط في صحته ما لم يجد لحمل معنى الحرف على معنى حرف آخر من سبيل ، فيقول : ((فإذا كان المعنى المراد هو من الشّيوع والوضوح ، وسرعة الورود على الخاطر بالصّورة التي ذكرناها ، ففيمَ المجاز أو التّضمين أو غيرهما ؟ إنّ المجاز أو التّضمين أو نحوهما يُقبَلان ، بل يتحتّمان حين لا يبتدر المعنى المراد إلى الذّهن ، ولا يُسَارع الذّهن إلى التقاطه ؛ بسبب عدم شيوعه شيوعاً يجعله واضحاً جليّاً ؛ وبسبب عدم اشتهاره شهرة تكفي لكشف دلالته في يسر وجلاء . أمّا إذا شاع واشتهر ، وتكشّفَ للذّهن سريعاً ، فإنّ هذا يكون علامة الحقيقية ... فلا داعي للعدول عنها ، ولا عن قبولها براحة واطمئنان . وهذا رأي نفيس أشار بالأخذ به والاقتصار عليه كثير من المحققين)) [٩٣].

فليس المراد جواز نيابة حرف عن حرف من دون ضابط ، أو اشتراك بينهما في تأدية معنى معيّن ، أو تشابه مُقيَّد في الدّلالة [٩٤].

٥ـ معانيها :

وتؤدي حروف الجرّ دلالات مختلفة كسائر حروف المعاني الأخرى ، وتشترك بعض تلك الدّلالات مع مفهوم النيابة بين الحروف ؛ لأنّ مفهوم النّيابة مرتبط بمعنى كلّ من الحرفين المتناوبين . وقد ذكر البطليوسيّ معاني بعض تلك الحروف ، منها :

١ـ (الباء) ، وتأتي للمعاني الآتية : ((الاستعانة ، والتّعدية وهي القائمة مقام الهمزة، والاستعلاء بمعنى (على) ، والإلصاق ، وقيل : بمعنى الإضافة ، والتّبعيض بمعنى (من) ، والتعليل والسّببية ، والظّرفية بمعنى (في) ، والبدل ، والحال ، والقسم ، والغاية بمعنى (إلى) ، والمجاوزة بمعنى (عن) ، والمصاحبة بمعنى (مع) ، والمقابلة)) ، و(الإلصاق) أصل تلك المعاني[٩٥].

وما يُذكَر من معاني بعض الحروف فهو نائب عنها على رأي الكوفيين ، أمّا مذهب البصريين إبقاء الحرف على موضوعه الأوّل ، أي معناه الأصل ، إمّا بتأويل يقبله اللّفظ ، أو تضمين الفعل معنى فعل آخر ، يتعدّى بذلك الحرف ، وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع

أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشّذوذ [٩٦]. وما يُقال عن الباء ينطبق على معاني بعض الحروف الأخرى ، وليس جميعها [٩٧]. وذكر الجواليقيّ معاني بعض الحروف المرتبطة بالنّيابة ، أي المشتركة بين الحروف من دون سائر الدّلالات الأخرى المختصّة في (باب دخول بعض الصّفات مكان بعض) [٩٨].

وزاد المالقيّ (ت٧٠٢هـ) على بعض تلك المعاني معنى : (التّعجب ، والتّشبيه)[٩٩]. وذكر المراديّ أنّه لا تحقيق في ذكرها [١٠٠]. وزاد ابن هشام معنى (التّوكيد) [١٠١]، وهو معنى خاص بالزّائدة ، أمّا سائر المعاني المذكرة فهي خاصّة بغير الزّائدة ، وهذا المعنى ذكره البطليوسيّ [١٠٢].

وذكر البطليوسيّ من معاني (الباء) غير الزّائدة : ((الإلصاق ، والتّعدية ، والاستعانة ، والحال ، والبدل والعوض ، والمجاوزة ، والقسم ، والسّبب)) [١٠٣].

٢- (على) ، وتأتي للمعاني الآتية : ((الاستعلاء ، والتّعليل بمعنى (اللام) ، والظّرفية بمعنى (في) ، والمجاوزة بمعنى (عن) ، والمصاحبة بمعنى (مع) ، وبمعنى (من) ، وبمعنى (الباء) ، والاستدراك والإضراب))[١٠٤] ، ومعنى (الاستعلاء) هو الأصل فيها ، لذلك تعطي معنى (فوق) في الدّلالة على العلوّ[١٠٥].

وأكّد البطليوسيّ هذا المعنى ، وأفاض في توضيحه مع الأمثلة ، وذكر أنّ معنى (على) هو الإشراف والارتفاع قال : ((اعلم أنّ أصل (على) : العلوّ على الشّيء ، وإتيانه من فوقه ، كقولك : أشرفتُ على الجبل ، ثُمّ يَعرض فيها إشكال في بعض مواضعها التي تتصرّف فيها ، فيظن الضّعيف في هذه الصّناعة أنّها قد فارقتْ معناها . فمن ذلك قول القائل : زرتُهُ على مرضي ، وأعطيتُهُ على أنْ شتمني ؛ وإنّما جاز استعمال (على) هاهنا لأنّ المرض من شأنه أنْ يمنع الزّيارة . وكذلك الشّتم يمنع المشتوم من أنْ يعطي شاتمه شيئاً ، والمنع قهر للممنوع ، واستيلاء عليه ، فهو إذن لم يخرج عن أصلها بأكثر من أنّ الشّيء المعقول شُبِّه بالشّيء المحسوس ، فخفي ذلك على من لا دُربَة له في المجازات والاستعارات ، ... فقس ما يرد من هذا الباب على هذه الأمثلة ، فإنّك تجده غير خارج عمّا وُضِعتْ عليه هذه اللّفظة من معنى الإشراف ، حقيقة ومجازاً ، إنْ شاء الله تعالى)) [١٠٦].

وذكر أنّها تتعاقب مع (في) للدّلالة على الظّرفية ؛ لتداخل معنياهما في بعض المواضع [١٠٧]. وكذلك تعاقبها مع (الباء) في الدّلالة على الحال ، فيُقال : (جاء زَيدٌ بثيابه) ، و(جاءني زَيدٌ وعليه ثيابه) ، فيكون المعنى واحداً [١٠٨].

وما ذكره من دلالات أخرى اشتركتْ فيها (على) مع بعض الحروف [١٠٩]، فهو راجع إلى ما نص عليه من معنى (الإشراف والارتفاع) ؛ لأنّه أصل تلك المعاني . ويدلّ على ذلك ما ذكره في نصّه السّابق بقوله : (فقس ما يرد من هذا الباب على هذه الأمثلة ، فإنّك تجده غير خارج عمّا وُضِعتْ عليه هذه اللّفظة من معنى الإشراف ، حقيقة ومجازاً) .

فمعنى (الاستعلاء) لا ينفكّ عنها ، سواء أكان على نحو الحقيقية أم المجاز ، حسّاً أم عقلاً ، فقد يجري الاستعلاء مجرى المثل اتّساعاً ، نحو : مررتُ عليه [١١٠].

٣- (من) ، وتأتي للمعاني الآتية : ((ابتداء الغاية ، وانتهاء الغاية ، والتّبعيض ، وبيان الجنس ، والتّعليل ، والبدل ، والقسم ، وبمعنى (عند) ، والمجاوزة بمعنى (عن) ، والفصل، وبمعنى (الباء) ، وبمعنى (في) ، وبمعنى (رُبَّ) ، وبمعنى (على))) ، والمعنى الغالب منها هو (ابتداء الغاية) زمانية كانت أم مكانية [١١١].

وذكر البطليوسيّ من تلك المعاني : (ابتداء الغاية ، والتعليل) وذلك في تعليقه على كلام ابن قتيبة في موافقة (من) لـ(عن) في دلالتها ، نحو : (حَدَّثنِي فلانٌ من فلان) ، و(لَهيتُ من فلان) ، أي عنه [١١٢]. فـ(من) في المثال الأوّل يُراد منها ابتداء الغاية ، وفي المثال الثّاني تحتمل معنى (من أجل) ، كما تحتمل الغاية أيضاً ، فجاز استعمال (من) مكان (عن) في هذا الموضع ؛ لأنّه إذا حدّثه عنه فقد أتاه بالحديث من قِبَله ، وكذلك إذا لَهي عنه فقد لَهي من أجله وبسببه [١١٣].

٤- (عن) ، وتأتي للمعاني الآتية : ((المجاوزة ، والبدل ، والاستعلاء بمعنى (على) ، والاستعانة بمعنى (الباء) ، والتّعليل ، وبمعنى (بعد) ، والظرفية بمعنى (في))) ، ومعنى (المجاوزة) هو المعنى الغالب لها [١١٤]. وهو ما ذكره البطليوسيّ من بين تلك المعاني ؛ لذلك عاقبتْ (بعد) في معناها ، أي دلّتْ على المصاحبة ، فـ(عن) تكون لما عدا الشّيء وتجاوزه ، و(بعد) لما تبعه وعاقبه ، فقولك : أطعمه عن جوعٍ ، وكساه عن عُرى يُفيد أنّه فعل الإطعام بعد الجوع ، والكسوة بعد العُرْي [١١٥]. وهذا من تأويل محققي البصريين[١١٦]. ويرى الرّضي أنّ من الأولى إبقاء الحروف على معناها[١١٧].

٥- (في) ، وتأتي للمعاني الآتية : ((الظّرفية ، والمصاحبة بمعنى (مع) ، والتّعليل، والمُقايسة ، والاستعلاء بمعنى (على) ، وبمعنى (الباء) ، وبمعنى (إلى) ، وبمعنى (من))) ، والأصل من هذه المعاني (الظّرفية) حقيقة أو مجازاً ، وما أوهم خلاف ذلك رُدَّ بالتأويل إليه ، وهو مذهب سيبويه والمحققين من البصريين ، وليس الأمر عاماً كما ذكرنا [١١٨].

وأشار البطليوسيّ إلى معنى (الظّرفية) في قوله : ((ومعنى (في) : الوعاء والاشتمال ، وهي خاصّة بالأمكنة ، ومكان الشّيء قد يكون عالياً مرتفعاً ، وقد يكون مُتسفّلاً منخفضاً)) [١١٩]، ومن هنا جاز استعمالها بمعنى (على) للاستعلاء [١٢٠]. كما جاز استعمالها بمعنى (مع) للمصاحبة [١٢١]. وهو يقصد المعنى الحقيقي فيها ، إذ قد يُراد منها الظّرفية الزّمانية أيضاً .

وانفرد البطليوسيّ بذكر دلالتها على الحال ، وأنّها تقع بمعنى واو الحال ، نحو : (مرَّتْ عليه ثلاثةُ أشهر في نعيم) ، أي : وهذه حالته [١٢٢].

٦- (إلى) ، وتأتي للمعاني الآتية : ((انتهاء الغاية في الزّمان والمكان ، وبمعنى (مع) ، والتّبيين ، وبمعنى (اللام) ، وبمعنى (في) ، وبمعنى (من) ، وبمعنى (عند))) ، والمعنى الأوّل هو الأصل وإنْ اتّسعتْ [١٢٣].

وذكر البطليوسيّ من معاني (إلى) : (الانتهاء والغاية) كما تأتي بمعنى (اللام) لما بينهما من التّداخل والتّضارع في المعنى [١٢٤]، وتأتي بمعنى (الإضافة) وانفرد بذكره ، وكونها بمعنى (مع) ؛ لأنّ الشّيء إذا كان مع الشّيء فهو مضاف إليه ، وإذا كان مضافاً إليه فهو معه ؛ فهما يتعاقبان لتداخل معنييهما ، ومن الإضافة قوله تعالى :{مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ} [الصف : ١٤] ، وبمعنى (مع) قوله : (فلانٌ ظريفٌ عاقل إلى حسبٍ ثاقب) ، أي مع حسبٍ [١٢٥].

٧- (اللام) ، وتأتي للمعاني الآتية : ((الاختصاص ، والاستحقاق ، والمِلْك وشبه الملك ، والتّمليك وشبه التّمليك ، والتّعليل ، والنّسب ، والتّبيين ، والقسم ، والتّعدية ، والصّيرورة ، والتّعجب ، والتّبليغ ، وانتهاء الغاية بمعنى (إلى) ، والظّرفية بمعنى (في) ، وبمعنى (عن) ، وبمعنى (على) ، وبمعنى (عند) ، وبمعنى (بعد) ، وبمعنى (مع) ، وبمعنى (من) ، والتّبعيض ، والقسم ، والتّعجب)) ، والأصل منها الاختصاص، والاستحقاق ، والمِلْك [١٢٦].
وذكر البطليوسيّ منها : (التّخصيص ، والاستحقاق ، والمِلْك ، والعلّة والسّبب)[١٢٧].

٦- زيادتها :

أمّا الكلام عن زيادة بعض حروف الجرّ ، فيُراد منه إظهار قوة المعنى وتوكيده ؛ لأنّ الزّيادة تعطي الكلام مزية التّوكيد والتّثبيت ، وأشار سيبويه إلى هذه الدلالة في أكثر من موضع من كتابه [١٢٨].

وذكر الرّضي أنّ (التّوكيد) فائدة معنوية للحرف الزّائد ، مُضافاً إلى الفائدة اللّفظية في

تحسين اللّفظ ، مع كون زيادته أفصح ، وقد يُراد به استقامة وزن الشّعر ، أو حُسْن سجع ، أو غير ذلك من الفوائد اللّفظية [١٢٩].

والمقصود من الزّيادة هو استقامة الكلام مع الحرف الزّائد [١٣٠]، ويكون دخوله كخروجه [١٣١]. ولا يُفهم من ذلك أنْ لا فائدة منه في الكلام ، إذ اتّضح أنّه يؤدّي فائدتين على صعيد المعنى واللّفظ ، إلّا أنّ المقصود هو عدم تأثيره في إعراب ما زيد عليه ، ولا يؤثّر فيه غيره ما دام زائداً في الجملة [١٣٢]. أي يبقى للاسم الواقع بعده محلّه وموقعه من الإعراب ، نحو : (ما جاءني من أحدٍ) ، أي : ما جاءني أحدٌ ، فـ (أحد) فاعل وإنْ كان مجروراً ، ومثله : (كفى باللهِ) ، وفي (ما رأيتُ من أحدٍ) مفعول به ، ونحو ذلك في المبتدأ ، أو الخبر . وصرّح بهذا جملة من النّحاة [١٣٣].

وذكر البطليوسيّ أربعة أسباب لزيادة الحرف تُعَدُّ من فوائد الزّيادة ، **أحدها :** توكيد المعنى وتقوية عمل العامل . **والثّاني :** الحمل على المعاني ؛ ليتداخل اللّفظان كتداخل المعنيين ، كقول الرّاجز :

*** **نَضْربُ بالسّيفِ ونَرجُو بالفَرَجْ** [١٣٤].

فعدّى الرّجاء بالباء حين كان بمعنى الطّمع . **والثّالث :** أنْ يَضطرّ شاعر . **والرّابع :** أنْ يحدث بزيادة الحرف معنى لم يكن في الكلام . وذكر أنّ هذا النّوع أظرف الأنواع الأربعة وألطفها مأخذاً ، وأخفّها صنعة ، ومن أجل هذا النّوع أراد الّذين أنكروا هذا الباب أنْ يجعلوا لكلّ معنى غير معنى الآخر ، فضاق عليهم المسلك ، وصاروا إلى التّعسف [١٣٥].

وهذا النّوع كثير في كلام العرب ، ويحتاج إلى نظر ثاقب وتأمّل ، وقد توهّم كثير منهم أنّ دخول الحرف الزّائد كخروجه ، من دون فائدة تُذكر ، كتوهّم ابن قتيبة ويعقوب ، الّذي عنه أخذ ابن قتيبة ، ونقل عنه ما ضمّنه هذا الباب [١٣٦]، وليس الأمر كذلك؛ لأنّك إذا قلتَ : (شكرتُ زَيداً) ، فالفعل مُتعدّ إلى مفعول واحد ، وإذا قلتَ : (شَكرتُ لِزَيدٍ) ، صار بدخول اللام مُتعدّياً إلى مفعولين ؛ لأنّ المعنى : شكرتُ لِزَيدٍ فِعلَه ؛ وإنّما تُرِكَ ذلك اختصاراً ، ولمثل هذا وغيره ينصرف هذا الباب [١٣٧].

وهو يُشير بكلامه هذا إلى معنى التّعدية ، الّذي يؤديه الحرف الزّائد ، فدخول الحرف الزّائد ليس كخروجه من دون مزية تُذكر ، أو معنى مُضاف ؛ لما علمنا من دلالة (اللام) على التّعدية . ومنه قوله تعالى :{إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ} [يوسف : ٤٣]، وقوله :{أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ} [لقمان : ١٤] ، وقوله :{فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا} [مريم : ٥] [١٣٨]؛ ولذلك

يلمح مع توكيد المعنى أصل مناسب من المعاني ، التي يُفيدها [١٣٩].

وممّا يقع من هذه الحروف زائداً : (الباء ، ومن ، والكاف ، واللام ، وإلى ، و على ، وعن ، وفي) مع خلاف في بعضها [١٤٠]. فقد أفرد البطليوسيّ في (باب زيادة الصّفات) كلاماً عن تقسيم حروف الجرّ من طريق الزّيادة وغير الزّيادة ، وجعلها على ثلاثة أقسام ، **الأوّل :** الّذي لا خلاف بين النّحويين في أنّه غير زائد . **والثّاني :** الّذي لا خلاف بينهم في أنّه زائد ، وإنْ كان في ذلك خلاف لم يُلتفتُ إليه . **والثّالث :** الّذي فيه خلاف [١٤١].

وقد خصَّ (الباء) بالذّكر من بين سائر الحروف ؛ وعلّة ذلك أنّ ابن قتيبة لم يذكر في هذا الباب من كتابه غيرها ، إلّا ما ذكره في بيت حُميد بن ثور في آخر الباب من زيادة حرف الجرّ (على) [١٤٢]، وسنذكره في محلّه إنْ شاء الله .

فالقسم الأوّل ذكر فيه للباءات ـ الّتي لا يُقال فيها إنّها زائدة ـ تسعة أنواع :

١ـ الباء الّتي لا يصل الفعل إلى معموله إلّا بها ، وتُسمّى (باء التّعدية ، أو الإلصاق) ، كقولك : مررتُ بزَيد .

٢ـ الباء الّتي تدخل على الاسم المتوسّط بين العامل ومعموله ، وتُسمّى (باء الاستعانة) ، كقولك : (ضربتُ بالسّوطِ زَيداً) ، و(كتبتُ بالقلم الكتابَ) . وقد يقتصرون على أحد الاسمين ، فيقولون : (ضربتُ بالسّوط) ، و(كتبتُ بالقلم) ، ولا يذكرون المضروب ولا المكتوب . وقد يقولون : (ضربتُ زَيداً) ، و(كتبتُ الكتابَ) ، ولا يذكرون الاسم المتوسّط ، الّذي بوساطته باشر العامل معموله .

٣ـ الباء الّتي تنوب مناب واو الحال ، كقولهم : (جاء زَيدٌ بثيابه) ، أي وثيابه عليه . ومنه قوله :

ومُسْتَنَّةً كاسْتِنَانِ الخَروف * قد قطعَ الحَبْلَ بالمِرْوَدِ** [١٤٣].

أي : والمِروَدُ فيه .

٤ـ الباء الّتي تأتي بمعنى البدل والعوض ، كقولهم : هذا بذاك .

٥ـ الباء الّتي تأتي بمعنى (عن) بعد السّؤال ، كقوله :

فإنْ تسألوني بالنّساءِ فإنّني * بَصيرٌ بأدواءِ النّساءِ طبيبُ** [١٤٤].

٦ـ الباء الّتي تأتي بمعنى القسم .

٧ـ الباء الّتي تقع في التّشبيه ، كقولهم : (لقيتُ به الأسد) ، و(رأيتُ به القمر)، أي لقيتُ بلقائي إيّاه الأسد ، ورأيتُ برؤيتي إيّاه القمر .

٨ـ الباء الّتي تقع بعد ما ظاهره غير الذّات ، وإنّما المراد الذّات بعينها ، كقوله :

إذا ما غَزَا لم يُسقط الخوفُ رُمحَه * ولم يَشهَد الهَيجا بألْوَثَ مُعْصِمِ** (١٤٥).

أي لم يشهد الهيجاء من نفسه برَجُل ألْوَث . والألوث : الأحمق (١٤٦).

٩ـ الباء السّببيّة ، كقوله :

غُلْبٌ تَشَذَّرُ بالدُّحُولِ كأنّها * جِنُّ البَدِيِّ رَوَاسِياً أقدَامُها** (١٤٧).

أي : بسبب الدُحُول ، ومن أجلها .

وأعقب كلامه بأنّ جميع هذه الباءات لا يجوز زيادتها ، ولا خلاف في ذلك (١٤٨). وقد مرّ ذكر هذه الأنواع في الكلام عن (معاني حروف الجرّ) غير الزّائدة قبل الكلام عن زيادتها .

والقسم الثّاني : الزّائدة ـ وهي محلّ كلامنا ـ الّتي لا خلاف في زيادتها ، إلّا ما لا يُعتدّ به (١٤٩)، فقد ذكر منها البطليوسيّ موضعين ، **الأوّل :** كلّ باء دخلتْ على الفاعل في نحو قوله تعالى :{وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا} [الفتح : ٢٨] ، وقول الشّاعر :

ألَمْ يأتيكَ والأنباءُ تَنمِي * بما لاقتْ لَبُونُ بني زيادِ** (١٥٠).

والثّاني : ما دخل منها على المبتدأ في نحو قوله :

بحَسْبكَ في القومِ أنْ يَعلَمُوا * بأنَّكَ فيهم غَنِيٌّ مُضِرْ** (١٥١).

وعلّل زيادتها في الموضعين بقوله : ((وإنّما لزم أنْ تكون هنا زائدة ؛ لأنّ الفاعل لا يحتاج إلى واسطة بينه وبين فعله لشدّة اتّصاله . والمبتدأ سبيله لأنْ يكون مُعَرًّى من العوامل اللفظية)) (١٥٢).

وما ذكره البطليوسيّ في المثال الأوّل ، من نحو قوله تعالى : {وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا} [الفتح : ٢٨] فزيادة الباء فيه غالبة ، وليستْ لازمة ؛ لذلك يأتي فاعل : كفى مجرّداً منها ، قال سيبويه بعد كلامه عن زيادة (من) : ((وقد تكون (باء الإضافة) بمنزلتها في التّوكيد ، وذلك قولك : ما زَيدٌ بمنطلقٍ ، ولستُ بذاهبٍ ، أراد أنْ يكون مؤكّداً حيث نفى الانطلاق والذّهاب ، وكذلك : (كفى بالشَّيب) لو ألقى الباء استقام الكلام ، وقال الشّاعر عبدُ بني الحسحاس :

***** كَفَى الشَّيبُ والإسلامُ للمَرْءِ ناهِياً**)) (١٥٣).

ويشترط في (كفى) أنْ تكون بمعنى : حَسْب ، فإنْ كانت بمعنى : (وَقَى) لم تُزد في فاعله ، نحو قوله تعالى :{وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ} [الأحزاب : ٢٥] (١٥٤)، وكذلك في

معنى : (أجزَأ وأغنَى) ، كقوله :

قليلٌ منكَ يَكفينِي ، ولكنْ * قليلُكَ لا يُقالُ له قليلُ** (١٥٥).

وكذلك في مفعول (كفى) ، كقول الشّاعر :

كَفَى بنا فُضْلاً على مَنْ غيرنا * حُبُّ النّبيّ مُحمّدٍ إيّانا** (١٥٦).

أي : (كفانا حُبُّ النّبيّ مُحمّدٍ إيّانا فَضْلاً على مَنْ غيرنا) ، واختُلِف فيها وعدّه بعضهم من الضّرورة (١٥٧). وزيدتْ في مفعول : (علمتُ ، وعرفتُ ، وجهلتُ ، وسمعتُ، وتيقّنتُ ، وأحسَسْتُ) . وهذا الموضع ممّا يُقاس عليه زيادة الباء ، مُضافاً إلى زيادتها في خبر (ما) ، و(ليس) ، كما سبق ذكره في كلام سيبويه ، وكذلك في (حَسْبِكَ) إذا كان مبتدأ ، نحو : بِحَسْبِكَ زَيدٌ ، أي حَسْبُكَ زَيدٌ ، وكذلك في فاعل (أفْعِل) في التّعجب ؛ لكثرة وجود ذلك في كلامهم . وما عداها فهو على غير قياس (١٥٨).

ولخّصها ابن عصفور في قوله : ((وبالجملة لا تنقاس زيادة الباء في سعة الكلام إلّا في خبر (ما) وخبر (ليس) ، وفاعل (كفى) ومفعوله ، وفاعل (أفْعِل) بمعنى : ما أفْعَلَه ، ... وما عدا هذه المواضع لا تُزاد فيه الباء إلّا في ضرورة ، أو شاذّ من الكلام يُحفظ ولا يُقاس عليه)) (١٥٩).

وما ذكره البطليوسيّ في المثال الثّاني من زيادتها في الفاعل في قول الشّاعر :

أَلَمْ يأتيكَ والأنباءُ تَنمِي * بما لاقتْ لَبُونُ بني زيادِ .**

أي : (أَلَمْ يأتِكَ ما لاقتْ لَبُونُ بني زِيادِ) ، فهو ممّا لا يُقاس عليه ؛ لقلّة ما جاء من ذلك (١٦٠). وعدّه الرّمانيّ شاذّاً (١٦١). وجعله بعضهم من ضرورة الشّعر ، وهو في أبيات محفوظة (١٦٢). ومثله يُقال في زيادتها مع خبر المبتدأ غير المنفي ، نحو قول الشّاعر :

***** ومَنعُكها بشيءٍ يُستَطاعُ** (١٦٣).

والموضع الثّاني الّذي ذكره البطليوسيّ هو زيادتها في المبتدأ ، وهو ممّا يُقاس . ونلحظ من أمثلته أنّه ذكر ما يُقاس وما لا يُقاس في الفاعل ، وما يُقاس في المبتدأ ، وعبّر عنها جميعها باللّزوم ، ولم يفصل بين ما هو لازم على نحو الوجوب ، وبين ما هو غير لازم على نحو الجواز ، وبين ما هو ضرورة في الشّعر ؛ إذْ إنّ الزّيادة في فاعل (كفى) غالبة على نحو الجواز لا الوجوب ؛ لأنّ الواجب يكون في فاعل (أفْعِل) في التّعجب . أمّا في غيره من الأفعال ـ كما ورد في الشاهد الشّعريّ ـ فضرورة .

وقد أهمل البطليوسيّ مواضع أُخَر ـ في هذا الباب ـ من مواضع زيادة (الباء) ، وهي

(١٦٤) : زيادتها في (المفعول) على غير قياس ، نحو قوله تعالى :{وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ} [البقرة : ١٩٥] ، وهي لازمة على مَنْ جعلها زائدة . وفي (خبر المبتدأ) المنفي بـ (ما ، وليس) قياساً ، وفي الموجب خلاف ، نحو :{أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ} [الزمر : ٣٦]، وقوله :{وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ} [فصلت : ٤٦] . وفي (النّفس والعين) في باب التوكيد ، نحو : جاء زَيدٌ بنفسه وبعينه . وفي (الحال المنفيّة) ؛ لأنّها شبيهة بالخبر ، على خلاف ، كقول الشّاعر :

فما رَجَعتْ بخائِبَةٍ ركَابُ * حَكيمُ بنُ المُسَيَّبِ مُنتهاها** (١٦٥).

أمّا القسم الثّالث : فالباء التّي فيها خلاف ، وهي كلّ باء دخلتْ على معمول ، وعامله يمكن أنْ يتعدّى إليه بنفسه من غير وساطة حرف بينهما ، وفي هذا النّوع من الباءات أقوال مختلفة ، وهي كثيرة ، أورد منها البطليوسيّ ما ذكره ابن قتيبة من هذا الباب (١٦٦)، كقوله تعالى :{عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ} [الإنسان : ٦]، أي يشربُها . وقول أبي دُؤيب : (**شَرِبْنَ بماءِ البَحر**) (١٦٧).

واستبعد البطليوسيّ زيادتها في الآية المباركة ، وحملها على معنى (مِن) ، كما هي في قول أبي دُؤيب ، إذ لا فرق بين الموضعين . وما يُقال عن زيادتها في البيت يُقال عن زيادتها في الآية ؛ وعلى فرض زيادتها في الآية قد يحتجّ محتجّ بأنّه لا يجوز تقدير زيادتها في البيت ؛ لأنّه يصير التّقدير : شَرِبْنَ ماءَ البحر ، وماء البحر لا يُشرَب كلّه ، إنّما يُشرَب بعضه ، فيلزمه مثل ذلك في العين . أي عين الماء في الآية الكريمة . ومجاز هذا في كلام العرب ، نحو قولهم : (أكلتُ الخُبزَ) ، و(شَربتُ الماءَ) ، ومن المعلوم أنّه لم يأكل جميع نوع الخُبز ، ولم يشرب جميع نوع الماء ، ويمكن تفسير ذلك من وجهين ـ كما ذكر البطليوسيّ ـ **الأوّل :** أنّ العموم قد يُوضع موضع الخصوص ، كما يُوضع الخصوص موضع العموم (١٦٨).

والثّاني : أنّ الأنواع والأجناس ليس لأجزائها أسماء تَخُصّها ، من حيث هي أجزاء، إنّما يُسمّى كُلّ جزء منها باسم جنسه أو نوعه ، فيُقال لكُلّ جزء من الماء : ماء ، ولكُلّ جزء من العسل : عَسَل ، ونحو ذلك (١٦٩).

وذكر البطليوسيّ احتمالاً ثالثاً للباء في الآية ، وهو أنْ تكون بمعنى : الإلصاق ، أي إنّهم يُلصقون بها شُربَهم ، زيادة على احتمال كونها زائدة ، أو بمعنى (مِن) على البدليّة (١٧٠)، كما صرّح بذلك في قوله : ((ولا يُحكَم على الباء بالزّيادة ؛ لأنّها بدل في كلّ موضع ، ولها مواضع مخصوصة)) (١٧١). فهو يرى أنّها بدل عن (مِن) في دلالتها على التّبعيض ،

وهو أكثر انسجاماً مع سياق الآية المباركة ، ومثل ذلك يُقال عن بيت أبي دُؤيب .

والمثال الآخر الّذي أورده ابن قتيبة ، هو قوله تعالى :{تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ} [المؤمنون : ٢٠] [١٧٢]، وقد فرّقَ البطليوسيّ فيما إذا كانت التّاء في (تَنْبُتُ) مفتوحة مع ضمّ الباء ، وهي قراءة الجمهور ، وبين قراءتها بالضّم مع كسر الباء ، وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير [١٧٣]؛ لأنّ (الباء) على قراءة الفتح تكون غير زائدة ، أمّا بضمّ الباء ففيها ثلاثة أقوال [١٧٤]، **أحدها :** زيادة الباء ، ويُقَوّي هذا القول قراءة ابن مسعود (يُخرِجُ الدُّهنَ) [١٧٥]. **والقول الثّاني :** أنّها الباء المُعاقبة لواو الحال ، ويكون المعنى : تُنْبِتُ نَباتَها والدّهنُ فيه[١٧٦]. **والقول الثّالث :** أنْ تكون على حدّها في قراءة الفتح ؛ لأنّه قد حكى ، أي ابن قتيبة : نَبَتَ البَقْلُ وأنْبَتَ بمعنى واحد [١٧٧]. وللاستزادة من الأمثلة ، ينظر : زيادة الباء في قوله تعالى :{اقْرَأْ باسْمِ رَبِّكَ} [العلق : ١] [١٧٨]، وقول أُميّة بن أبي الصّلت : **(إذْ يُسقُونَ بالدّقيق)** [١٧٩]، وقول الرّاعي : **(لا يَقرَأنَ بالسُّوَر)** [١٨٠]، وقول الآخر :

بوَادٍ يَمَانٍ يُنبتُ الشَّثَّ صَدرُه * وأسْفَلُه بالمَرخ والشّبهان** [١٨١].

وقول الأعشى : **(ضَمِنَتْ برزق عِيَالَنا أرمَاحُنا)** [١٨٢]، وقول الرّاجز : **(نَضربُ بالسّيفِ ونَرجُو بالفَرَجْ)**[١٨٣]، وقوله تعالى :{وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا} [مريم : ٢٥] ، وقوله : {فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ * بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ} [القلم : ٥ ـ ٦] ، وقول امرئ القيس : **(هَصَرْتُ بغُصنٍ ذي شَماريخَ مَيَّال)** [١٨٤].

وأمّا ما ذكره ابن قتيبة من زيادة الحرف (على) في قول حميد بن ثور الهلاليّ :

أبَى اللهُ إلّا أنَّ سَرْحَةَ مالِكٍ * على كُلِّ أفنَانِ العِضَاةِ تَرُوقُ** [١٨٥].

فهو ممّا لم يتّفق النّحويون على زيادته ؛ لأنّه من القلّة والنّدور ، بحيث لا يجوز القياس عليه [١٨٦]. وأجاز فيه البطليوسيّ الزّيادة ، كما أجاز عدم زيادته ، وذكر دلالته على الاستعلاء ، قال : ((وإنّما جعل (على) فيه زائدة ؛ لأنّ رَاقَ يَرُوقُ لا يحتاج في تعدّيه إلى حرف جرّ ، إنّما يُقال : الشّيء يَرُوقُنِي . والمعنى : تَرُوقُ كُلَّ أفنَان ؛ وإنّما استعملَ (على) هاهنا لأنّها إذا راقتها ، كان لها فَضلٌ وشَرف عليها))[١٨٧].

ولم يُجز سيبويه زيادة (على) [١٨٨]، وأجاز ابن جنّي زيادتها عوضاً في نحو قول الشّاعر :

إنّ الكريمَ وأبيكَ يَعتَملْ * إنْ لم يَجدْ يوماً على مَنْ يَتَّكِلْ** [١٨٩].

أراد : (مَنْ يَتَّكل عليه) فحذف (عليه) من الصّلة ، وزاد (على) على الاسم الموصول

(مَنْ) [١٩٠]، وهو قول الخليل ، وضعَّفه سيبويه [١٩١] ، واستقبحه ابن الشّجري ، وعدّه من ضرورة الشّعر [١٩٢]. وحمله الرّضي على التّقديم والتأخير ، ولا زيادة فيه[١٩٣]. ويُحتمل أنْ يكون الكلام قد تمّ عند قوله : (إنْ لم يجدْ يوماً) ، أي : إنّه إذا لم يجدْ ما يستعين به يوماً اعتملَ نفسه ، ثُمّ قال : (على مَنْ يتّكل) ، فتكون (مَنْ) استفهامية ، أي : لا أحد يتّكل عليه ، وتكون (على) مُتعلّقة بالفعل : يتّكل [١٩٤].

وأجاز ابن مالك زيادتها من دون تعويض ، كما ورد في البيت الّذي ذكره ابن قتيبة والبطليوسيّ [١٩٥].

ويحتمل فيه التأويل على رأي مَنْ ينكر الزّيادة ، بأنْ يكون في الكلام محذوف ، وهو (أفنان) المُضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه ، وهو (سَرْحَة) ، كأنّه قال : (أبى اللهُ إلّا أنَّ أفنانَ سَرحَةِ مالك) ، فيكون قوله : (على كُلِّ أفنان) في موضع خبر (أنَّ) ، كقولنا : أبى اللهُ إلّا أنَّ فَضْلَ ربِّي على كُلِّ فَضْل ، أي فوق كُلّ فضل . فتكون (الأفنان) على هذا التأويل جمع : (فَنَن) ، وهو الغُصْن . ويجوز أنْ تكون (الأفنان) بمعنى : الأنواع ، جمع (فَنّ) ، ولا يحتاج إلى تقدير محذوف ، وهو ما حكاه ابن قتيبة [١٩٦].

ولم يرد في باب (زيادة الصّفات) غير الكلام عن زيادة حرفي (الباء وعلى) ، كما أشار إلى ذلك البطليوسيّ .

وقد أشار البطليوسيّ في موضع آخر من شرحه إلى زيادة (اللام) ، وذكر أنّها تُزاد في المفعول به تأكيداً للعامل ، وأكثر ما تدخل على المفعول في حال تقدّمه على فعله ، كقوله تعالى :{إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ} [يوسف : ٤٣] ، وقد تدخل عليه وهو مُتأخّر ، كقوله تعالى :{قُلْ عَسَى أنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ } [النمل : ٧٢] . ومنه أيضاً : (أعجَبَنِي الضَّرْبُ لِزَيدٍ) [١٩٧] ولم يذكر سوى هذا الموضع من مواضع زيادة اللام[١٩٨].

وتُعدّ زيادة اللام في المفعول به المُتأخّر عن عامله قياساً مُطّرَداً ، ولا يكون ذلك إلّا إذا لم يتعدّ ذلك العامل إلى غيره [١٩٩]، كقوله تعالى :{لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ} [الأعراف : ١٥٤] ، أي يُرهِبُونَ رَبَّهم . وكذلك إذا كان العامل وصفاً جارياً مجرى الفعل ، كقوله تعالى :{فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ} [البروج : ١٦] ، أي فعَّالٌ ما يُريد ؛ وإنّما دخلتْ هذه اللام للتّقوية ، أي تقوية العامل لضعفه بالتأخير ، كما في المثال الأوّل ، أو بكونه فرعاً في العمل ، كما في المثال الثّاني [٢٠٠].

أمّا دخولها على المفعول به المُتأخّر فلا يُقاس عليه ، وهو محمول على السّماع ،

وعبارة البطليوسيّ : (وقد تدخل عليه وهو مُتأخّر، كقوله تعالى :{قُلْ عَسَى أنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ }) تدلّ على عدم اطّراده ؛ لذلك حمله بعضهم على التّضمين ، وهو ما أيّده جملة من العلماء ، وأوّله بعضهم على أنّ (رَدِفَ) بمعنى : تَبِعَ [٢٠١]، وهو ممّا يتعدّى بنفسه، ولا يحتاج إلى واسطة [٢٠٢]. قال المبرّد : ((وقال بعض المفسّرين ... معناه : رَدِفَكُم ، ... فإنْ أخّرته فالأحسن ألّا تُدخِلها ، إلّا أنْ يكون المعنى ما قال المُفسّرون فيكون حَسَناً ، وحذفه أحْسَن ؛ لأنّ جميع القرآن عليه)) [٢٠٣]. وحمله ابن عصفور على سعة الكلام ، ولا يحسن إلّا في الشّعر [٢٠٤].

وقد ألحق الهرويّ والرّضي بهذا ما جاء من الأفعال مُتعدّياً باللام مرّة ومن دونها مرّة أخرى ، نحو : (شَكرتُه ، وشَكرتُ له) ، و(نصحتُه ، ونصحتُ له) ؛ لاطّراد دخولها عليها ، ولا يُؤثر إثباتها وإسقاطها على المعنى شيئاً [٢٠٥] وللبطليوسيّ رأي مختلف كما سيتّضح .

٧ـ حذفها :

أمّا في الكلام عن حذف حروف الجرّ ، فقد ذكر البطليوسيّ في (باب إدخال الصّفات وإخراجها) أنّ العرب قد تحذف حروف الجرّ من أشياء هي محتاجة إليها ، وقد تزيدها في أخرى هي غنيّة عنها [٢٠٦] .

واسترسل في كلامه عن الأسباب الّتي تدعوهم إلى حذف الحرف مع الحاجة إليه ، وجمعها في ثلاثة أسباب ، **الأوّل :** حذف الحرف تخفيفاً ؛ لكثرة استعمال الشّيء ، ووضوح الغرض منه ، كقولهم : (أيْشِ لكَ) ، أي : أيُّ شيء ، و(وَيْلُمِّه) ، أي : وَيْلُ أُمِّه ، ووَيْلٌ لأمِّه . **والثّاني :** حمل الشّيء على شيء آخر إذا كان في معناه ؛ ليتداخل اللّفظان كما تداخل المعنيان ، كقولهم : (اسْتَغفِرُ اللهَ ذَنبِي) ، حين كان بمعنى : اسْتَوهِبُه إيَّاه . **والثّالث :** في الضّرورة الشّعرية ، كنحو ما أنشده الكوفيون من قول جرير :

تَمُرُّونَ الدِّيارَ ولم تَعُوجُوا * كَلامُكم عليَّ إذَنْ حَرَامُ [٢٠٧].**

ورواية الكوفيين هذه شاذّة ، بدليل رواية عمارة بن عقيل بن جرير لهذا البيت بقوله : (مَرَرْتُم بالدّيار ولم تعوجوا) ؛ لأنّ الفعل (مرّ) لا يتعدّى إلّا بحرف جرّ ، ولا يجوز إضمار الحرف مع هكذا أفعال ، وهو مذهب سيبويه [٢٠٨]، خلافاً للفعل المتعدّي إلى مفعولين ، فيتعدّى إلى أحدهما بحرف جرّ وإلى الآخر بنفسه ، نحو : (اخترتُ الرّجالَ زَيداً) ، و(استغفرُ اللهَ ذنباً)[٢٠٩] . وقد يُحذف معه أحد المفعولين ، ومنه قولهم : (كِلْتُ زَيداً) ، و(وَزَنْتُ عَمْراً) ، فحذفوا المفعول الأوّل مع حرف الجرّ ، كما حذفوا حرف الجرّ والمفعول الثّاني اختصاراً ،

وثقة بفهم السّامع ، وكان الأصل أنْ يُقال : (كِلْتُ الطعامَ لِزَيدٍ) ، و(وَزَنْتُ الدّراهمَ لعَمرو)[٢١٠] ، وحذف الجارّ والمجرور معاً جائز، إذا لم يتعلّق الغرض بذكرهما ، مع وجود قرينة تعيّنهما ؛ لمنع اللّبس [٢١١].

وذكر مثل ذلك في مقارنته بين معنى الباء في قوله : (مَرَرْتُ بزَيدٍ) ، وبين قوله : (ضَرَبتُ بالسّوطِ زَيداً ، وكَتَبتُ بالقلمِ الكتابَ ، وشَربتُ بالماءِ الدّواءَ) ، فالأولى باء التّعدية ، والثّانية باء الاستعانة ، و((الفرق بينها وبين الأولى : أنّ الفعل في النّوع الأوّل مُتعدٍّ إلى الاسم الّذي باشرته الباء ، من غير توسّط شيء بينهما . وفي النّوع الثّاني يتعدّى إلى شيء بتوسّط شيء آخر . وقد يقتصرون على أحد الاسمين ، فيقولون : (ضَرَبتُ بالسّوطِ) ، (وكَتَبتُ بالقلمِ) ، ولا يذكرون المضروب ، ولا المكتوب . وقد يقولون : (ضَرَبتُ زَيداً) ، و(كَتَبتُ الكتابَ) ، ولا يُذكَرُ الاسم المُتوسّط ، الّذي بوساطته باشر العامل معموله)) [٢١٢] ؛ ولذلك لم يُجوّزوا : (مرَرْتُ زَيداً) ، ونحوه، وإنْ حُكِي عن بعض العرب أنّهم أجازوه على التّخفيف [٢١٣]. قال ابن السّرّاج : ((فمتى وجدتَ فعلاً حقّه أنْ يكون غير متعدّ ... ووجدتَ العرب قد عدّته ، فاعلم أنّ ذلك اتّساع في اللّغة واستخفاف ، وأنّ الأصل فيه أنْ يكون مُتعدّياً بحرف جرٍّ ؛ وإنّما حذفوه استخفافاً نحو ما ذكرتُ لكَ ، من ذهبتُ الشّامَ ، ودخلتُ البيتَ)) [٢١٤]. ودليل الحذف في قوله : (ذهبتُ الشامَ) أنّه ليس في ذهبَ دليل على الشّام ، وفيه دليل على المَذهَب والمكان ، ومثله في : (دخلتُ البيتَ) ، وهو ما ذكره سيبويه [٢١٥] ، فالنّصب في هذه الأمثلة على نزع الخافض ، وهو محمول على السّماع [٢١٦].

وخالف المبرّد سيبويه في ذلك ، وعدّ (البيت) في المثال السّابق مفعولاً ؛ لأنّك تقول : (البيتُ دَخلتُه) ، ويجوز وصله بحرف الجرّ ، كقولكَ : (عبدُ اللهِ نَصحتُ له ونَصحتُه) ، فتُعدّيه إنْ شِئتَ بحرف ، وإنْ شِئتَ أوصلتَ الفعل ، فيكون قولك : (نُبِّئتُ زَيداً يقولُ ذاكَ) ، كقولكَ : (أُعْلِمتُ زَيداً يقولُ ذاكَ) ، و(نُبِّئتُ عن زَيد) ، كقولكَ : (أُخْبِرتُ عن زَيد) [٢١٧].

وذكر أبو حيّان أنّ ما كَثُر استعماله ، نحو : (دخلتُ الدّارَ) ينقاس عليه : (دخلتُ البَلَدَ ، والبيتَ) . ولا ينقاس عليه ، نحو : (ذهبتُ الشّامَ) ، و(توجّهتُ مكةَ) ، إلّا أنْ يُحملَ على التّضمين ، نحو : (أرَحِبَكُم الدخولُ في طاعة ابن الكِرمانيّ !) ، أي : أوَسِعَكُم ، ومنه قوله تعالى :{فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ } [النور : ٦٣] ، أي : يَخرِجُون ويَنفصِلُون[٢١٨].

وذكر البطليوسيّ من هذا الباب أيضاً ما أورده ابن قتيبة من قوله تعالى :{إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ} [آل عمران : ١٧٥] ، أي يُخَوِّفكُم بأوليائه [٢١٩]. فإذا أراد أنّ المُخَوَّفِينَ هم المؤمنون ، وأولياءه ـ وهم الكُفّار ـ المُخَوَّفُ منهم جاز تقدير حرف الجرّ[٢٢٠].

والحذف بُنِي عليه أكثر كلام العرب ؛ لضرب من الاختصار ، ومنه الحذف في حروف الجرّ ، وليس ذلك بقياس ؛ لأنّ الجارّ والمجرور بمنزلة الكلمة الواحدة [٢٢١]، وإنّما وُضِعتْ كسائر حروف المعاني للدّلالة على المعاني ، ولا يتّفق حذفها مع أصل وضعها ؛ ولأنّهم جاءوا بها اختصاراً للألفاظ والجمل ، نحو قولنا : (أمسكتُ بالحبل) أغنتْ عن قولنا : (أمسكتُ الحبلَ مباشرة له وملاصقة يدي له) [٢٢٢]. ويُعدّ حذفها حذفاً للمختصَر ، واختصار المختصَر إجحاف به [٢٢٣]؛ لذلك لم يُجيزوا حذفها إلّا في مواضع قويتْ فيها الدّلالة ، وكثر فيها استعمال الحرف ، معتمدين على فهم السّامع ـ كما عبّر البطليوسيّ ـ تخوّفاً من التباس الأمر عليه ، فلا يعلم ما يريده المتكلّم [٢٢٤]. وفي ذلك قال ابن السّرَّاج : ((واعلم أنّه ليس كلّ فعل يتعدّى بحرف جرّ لكَ أنْ تحذف حرف الجرّ منه وتُعدّي الفعل ، إنّما هذا يجوز فيما استعملوه ، وأُخِذَ سماعاً عنهم)) [٢٢٥].

أمّا الاسم المجرور فتتغير حالته بعد حذف الجارّ ، مع أنّ الأصل في الكلام بقاؤه على حالته إنْ أُضمِر منه شيء ، فيُقال : (الهلالُ) ، و(زَيداً) ، و(بَلْدٍ) ، والمعنى : (هذا الهلالُ) ، و(وعليكَ زَيداً) ، و(رُبَّ بَلْدٍ) [٢٢٦]؛ ولكنّهم حين منعوا حذف حروف الجرّ من دون عوض ، مع بقاء الجرّ استجازوا نصب الاسم بعد حذفها ، إذ لا موجب للجرّ ، حتّى عُدّ النّصب واجباً والجرّ شاذاً ، أو ضرورة [٢٢٧] .

قال المبرّد : ((وكذلك كلّ خافض في موضع نصب ، إذا حذفته وصل الفعل ، فعمل فيما بعده ، كما قال الله عزّ وجلّ :{وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا } [الأعراف : ١٥٥] ، أي مِن قومه)) [٢٢٨]. كما أنّ الاسم بعد حذف حرف الجرّ قد خرج عن الإضافة ، فلم يكن هناك ما يدعو إلى جرّه ، وهو غير داخل في الإسناد ليُرفع ، فلم يبقَ إلّا النّصب فنُصِب ، والعربيّ يلجأ إلى الفتحة لخفّتها ما وجد إلى ذلك سبيلاً [٢٢٩].

ورُبّما وجّهوا النّصب بتحميل الفعل معنى فعل آخر ، ينتصب الفعل بعده من دون القول بحذف حرف الجرّ ، فيتداخل اللّفظان كما تداخل المعنيان [٢٣٠]، وهو ما أشار إليه البطليوسيّ من قبل ، وعدّ منه قولهم : (أستغفرُ اللهَ ذنباً) [٢٣١]، أي : أستوهبه إيّاه . وحمل بعضهم قول جرير على هذا المعنى أيضاً ، فقال : (تَمرّونَ الدّيارَ) بمعنى : (تَعْدُونَها وتجاوزونها) [٢٣٢].

ومن ذلك ما قيل في قوله تعالى : {وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ} [البقرة : ٢٢٧] ، فحملوا (عزم) على معنى : (نوى) ، فتعدّى بنفسه ونصب ما بعده على المفعولية [٢٣٣]. وذكر سيبويه أنّ معنى : (مررتُ به) : لقيتُه ونحوها ، فإذا قلتَ : (مررتُ بزَيدٍ) ، فكأنّك قلتَ : (مررتُ زَيداً) [٢٣٤].

٨ـ تعلّقها :

أمّا الكلام عن تعلّق الحرف ؛ فلابُدّ من تحقّق هذا الارتباط ؛ لضرورة وجود رابط بين العامل والمعمول ، وهذا الرّابط هو الحرف ؛ لأنّ حروف الجرّ تدخل الكلام للرّبط ، وإيصال معنى الفعل (العامل) إلى الاسم (المعمول) ، ولولا الحرف ما وصل إليه ، وبهذا صار الحرف كالجزء من الفعل ؛ لتوقفه عليه ، فهو في التّعدية كالهمزة والتّضعيف ، وهما جزء ممّا يدخلان عليه ـ كما علمنا ذلك ـ حتّى أصبح الفعل الّذي يصل إلى الاسم بحرف الجرّ بمنزلة الفعل الّذي لا يصل به ؛ لأنّ الفعل يصل بالجرّ إلى الاسم ، كما يصل إليه غيره بالنّصب . ولا يقتصر الحرف على مجرّد الرّبط ، وإنّما يشترك مع الفعل في الدّلالة على المعاني المختلفة [٢٣٥]. وقد سبق أنْ بيّنا هذه المعاني في كلام سابق .

ولا يمكن لحرف الجرّ أنْ يستقلّ عن الفعل في تأدية تلك المعاني ، فلا بُدّ له ـ إذن ـ من التّعلّق به تحقيقاً لتلك الفائدة ، والحفاظ على استقامة الكلام [٢٣٦]؛ لأنّ المراد بالتّعلّق : الارتباط المعنويّ [٢٣٧]، وهو وما بعده في موضع معمول لِما تعلّق به من الأفعال ، أو ما في معناها بدليل حذف الحروف الجارّة المذكورة ، ونصب ما كان مخفوضاً بها ، وأنّه يقوم مقام الفاعل في باب ما لم يُسمّ فاعله ، كقولك : (مُرَّ بزَيدٍ ، وسِيرَ إلى عَمرٍو) ، ويُعطف عليه المنصوب ، نحو : مَرَرْتُ بزَيدٍ وعَمْرَاً [٢٣٨]. ولا يكون ذلك مع الزّائد ؛ لأنّه دخل الكلام تقوية له وتوكيداً ، ولم يدخل للرّبط [٢٣٩].

ونفهم ممّا سبق أنّ حرف الجرّ الأصلي مع مجروره يقومان بعمل مشترك لإتمام معنى عاملهما ، واستكمال بعض نقصه ، كما كان ذلك مع الفعل بإيصال معناه إلى الاسم ، ويجعل عامله اللازم مُتعدّياً حُكماً وتقديراً ، فكلاهما يطلبه ، وبهذا تتجلّى دلالته على الوصل والرّبط .

ولا يُشترط بالمُتعلَّق به أنْ يكون فعلاً صريحاً ، بل يجوز في ما يشبهه كالمصدر ،

والوصف المُشتق ، واسم الفعل ، أو ما أُوِّلَ بما يشبهه ، أو ما يُشير إلى معناه وفيه رائحته [٢٤٠]، فإنْ لم يكن أحدها موجوداً قُدِّرَ مُتعلّق محذوف ، وما يجب فيه ذلك ثمانية أصناف ، وهي أنْ يقع (صَّفة ، أو حالاً ، أو صلة ، أو خبراً ، أو يرفعا الاسم الظّاهر ، أو يكون المُتعلَّق محذوفاً في مثل أو شبهه ، أو يكون محذوفاً على شريطة التّفسير ، ومع القسم بغير الباء) [٢٤١].

وذكر البطليوسيّ منها : (ما وقع حالاً ، أو صفة ، أو خبراً) ، ولابُدَّ له أنْ يتعلّق بمحذوف ، ويكون الحرف نائباً منابه ، وواقعاً موقعه [٢٤٢].

ويكون هذا الحذف واجباً ، ويُقدّر فيه الكون العام ، أي الوجود المُطلق ، وجاز تقديره فعلاً ، نحو : (استقرَّ ، وحصل ، ووُجِدَ ، وكان بمعنى : وُجِدَ) ونحوها ، كما يجوز تقديره وصفاً يشبهه ، نحو : (مُستقرّ ، وحاصِل ، وكائن) ونحوها ، ويُستثنى من ذلك جملة القسم والصّلة في غير (أل) ؛ لأنّهما لا يكونان إلّا جملتين فعليّتين [٢٤٣]. واختلف في ما وقع خبراً ، وعدّه البصريون من قبيل الإخبار بالجملة ؛ لأنّهم يرون وقوع شبه الجملة من الجارّ والمجرور في موضع الخبر ، لتقديرهم المحذوف بالفعل (استقرّ ، أو يستقرّ) [٢٤٤]، وعدّه الأخفش من قبيل الإخبار بالمفرد [٢٤٥]، وأجاز بعضهم الأمرين كليهما [٢٤٦]. وذهب ابن كيسان إلى أنّ الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف ، وليس شبه الجملة ، وتسميتها بالخبر من قبيل المجاز [٢٤٧].

ونُقِل عن الفرّاء تقدير معنى الحلول في الموضع الّذي يُقدّر فيه النّحاة معنى (الاستقرار) ، نحو : (زَيدٌ في الدّار) ، أي : حَلَّ في الدّار ، ولم يُحفظ عن الكسائي أي تقدير [٢٤٨]. وهو ما نُقل عن الكوفيين أيضاً [٢٤٩]. وذكر ابن السّرَّاج المعنيين كليهما (الحلول والاستقرار) [٢٥٠].

وقد نقل ابن عقيل عن ابن السّراج أنّه يجعل الظّرف والمجرور قسماً برأسه ، وليس من قبيل المفرد ، كما ذهب الأخفش ، ولا من قبيل الجملة ، كما ذهب إليه جمهور البصريين ، وليس هذا بمرجوح ؛ لأنّه متعلّق بمحذوف واجب الحذف [٢٥١]، ويبدو أنّ هذا رأي ابن جنّي أيضاً فيما يُفهم من بعض كلامه ، واستحسنه أستاذه أبو عليّ الفارسيّ [٢٥٢].

ولا يجوز تقدير الكون الخاص ، كقائم ، وجالس إلّا لدليل ، أو وضوحه بسبب اشتهاره في الاستعمال قبل الحذف ، وأمن اللّبس بعد الحذف ويكون هذا في الحذف الجائز ، لا الواجب [٢٥٣].

ولا بُدّ للحرف من أنْ يتعلّق بما يناسبه من الأفعال ، إذ لا يمكن لمعنى الاستقرار أو الحلول أنْ يتناسب مع كلّ الحروف على حدٍّ سواء [٢٥٤]. وليستِ المناسبة مخصوصة بالمحذوف ، إذ لو تعلّق الحرف بالفعل الظّاهر وجبتِ المناسبة أيضاً ، وذكر البطليوسيّ نحواً من ذلك فيما أورده ابن قتيبة من قول امرئ القيس في باب (دخول بعض الصّفات مكان بعض) :

تَصُدُّ وتُبدِي عن أسيلٍ وتتَّقي *** [٢٥٥]

أراد بأسيلٍ ، أي : أنْ تكون (عن) بمعنى (الباء) ، قال البطليوسيّ : ((وإنّما يلزم ما قال إذا جعل (عن) متعلّقة بتَصدّ ، على إعمال الفعل الأوّل ، فكان يجب على هذا أنْ يقول : تَصُدُّ بأسيلٍ ، كما تقول : صدَّ بوجهه . وإذا جعل(عن) متعلّقة بتُبدي ، لم يلزم ما قال ، و(عن) باقية على معناها ؛ لأنّك تقول : أبديتُ عن الشّيء ، إذا أظهرته . والوجه في هذا البيت أنْ يُعمِل الفعل الثّاني ، ويجعل (عن) متعلّقة به ؛ لأنّه لو أعمل الأوّل للزمه أنْ يقول : (تَصُدُّ وتُبدِي عنه بأسيلٍ) ؛ لأنّ الفعل الأوّل إذا أُعمِل فحُكم الفعل الثّاني أنْ يُضمَر فيه)) [٢٥٦]. وعلى هذا نحتاج إلى تقدير حرف الجرّ (الباء) ليتعلّق بما يناسبه من الفعل ، وهو الفعل الأوّل (تَصُدُّ) ، وتبقى (عن) على دلالتها ، متعلّقة بالفعل الثّاني لتناسب المعنى أيضاً ، ولا يبقى دليلاً لابن قتيبة على نيابة (عن) و(الباء) في هذا المثال .

وتعرّض الجواليقيّ إلى تأويل هذا الكلام بقوله : ((تُعرِضُ عنّا وتُبدِي عن خدٍّ أسيلٍ ... وقول ابن قتيبة : أنّ (عن) في هذا البيت بمعنى (الباء) ، أي تصُدُّ بأسيلٍ ، فجعل (عن) من صلة : (تَصُدُّ) ليس كذلك ، وإنّما (عن) من صلة (تُبدِي) ، أو تُبدِي عن خدٍّ أسيلٍ ، وتُبدِي تتعدّى بـ (عن))) [٢٥٧]. والبيت لا حجة فيه ؛ لأنّ قوله : (عن أسيل) مُتعلّق بـالفعل (تُبدي) ، يُقال : أبدى عن كذا [٢٥٨]. وتفسير البطليوسيّ أقرب من حيث المعنى لما أراد ابن قتيبة ، وتأويل الجواليقيّ أخرج كلامه على غير ما ورد .

وفرّق البطليوسيّ بين ما يتعلّق بالفعل الظّاهر ، وما يتعلّق بمحذوف واجب الحذف من الحروف ، معتمِداً المعنى في تحليله ، وذكر ذلك في تعليقه على كلام ابن قتيبة في نيابة

(على) عن (الباء) في قولهم : (اركبْ على اسم الله ، أي باسم الله) [٢٥٩]، فإذا وقع الحرفان موقع الحال ، وهو جزء من دلالتهما ؛ لاشتراكهما في ذلك تعلّقا بمحذوف ، ويكون قولنا : (اركبْ على اسم الله) بمعنى : (اركبْ مُعتمِداً على اسم الله) ، فيكون لها موضع من الإعراب لتعلّقها بالحال الّتي نابتْ منابها . وهو ليس كقولنا : (اركبْ على الفرس) ؛ لأنّه لم يقع موقع الحال ، فتعلّق بالفعل الظّاهر ، وهو قوله : اركبْ ، ولا موضع له من الإعراب ومثله : (جاء زيدٌ بثيابه) كنحو قولنا : (جاء زَيدٌ وعليه ثيابه) في الدّلالة على الحال ، فيكون المُتَعَلَّق محذوفاً ، أمّا إذا أُريدَ له معنى آخر ، وهو أنْ يكون بمعنى المُصاحبة ، أي : جاء بها ، غير لابسٍ لها فيتعلّق حينها بالفعل الظّاهر ، ولا حاجة إلى تقدير عامل محذوف [٢٦٠].

ومثل ذلك ما رواه ابن قتيبة في مجيء (على) بمعنى (الباء) في الموضع نفسه من قول أبي دُؤيب الهذليّ :

وكَأنّهُ رَبَابَة ، وكَأنّهُ * يَسَرٌ يُفِيضُ على القِدَاح ويَصْدَعُ** [٢٦١].

أي : يَفِيضُ بالقِدَاح . فـ(على) مُتعلّقة بالفعل : (يَفِيضُ) ؛ لأنّه يُقال : (أفاضَ بالقِدَاح ، إذا دَفَعَ بها) ، ويَصحّ هذا التّفسير إذا كان الفعل : (يَصدَعُ) بمعنى : يَفصِلُ الحُكمَ ويُبَيِّنَه ، من قوله تعالى :{فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ} [الحجر : ٩٤] . أمّا إذا كان معناه : (يَصِيحُ) ، فتكون (على) مُتعلّقة به ، كأنّه قال : (يَصدَحُ على القِدَاح) ، كقولنا : (يَصِيحُ عليها) ، فتقدّم الجارّ ههنا على ما يتعلّق به [٢٦٢]، كتقدّم الظّرف في قول طرفة :

تَلاقى وأحياناً تَبينُ كأنّها * بَنَائِقُ غُرٌّ في قميصٍ مُقَدَّدِ** [٢٦٣].

أراد : وتَبِينُ أحياناً ، ولا يكون في بيت أبي دُؤيب حجة ، والقول الأوّل هو الأرجح [٢٦٤].

وخلاصة ما يمكن أنْ يُقال عن معنى التّعلّق أنّ أفعالاً لا تتمّ فائدتها بتوضّح معانيها إلّا بإضافتها إلى الأسماء ، وهي تحتاج إلى الحرف في تلك الإضافة ، كما تحتاج إلى تقييد تلك المعاني بمعنى خاص يدلّ عليه هذا الحرف ، وقد تكون إضافتها واجبة ، نحو : (مرَرْتُ بزَيدٍ) ، أو تكون جائزة ، نحو : (وصل زَيدٌ من البصرة) ، وسواء في ذلك الفعل المُثبتُ والمنفيّ . ورُبّما حُذِف المضاف (الفعل) اختصاراً إذا دلّ عليه السّياق ، وظهر في مواضع أخرى ، كما يُحذف المُضاف من الأسماء ، وقد يكون حذفه واجباً في بعض المواضع [٢٦٥].

ـ الخاتمة :

خلاصة ما يمكن أنْ نستنتجه من البحث نبيّنه في جملة من النّقاط ، منها :

١ـ تميّز منهج البطليوسيّ في بحث حروف الجرّ بالتّوسّع ، وكثرة الأمثلة والشّواهد ، وعرض الآراء ومناقشتها .

٢ـ اهتمامه في بحث أحكام حروف الجرّ على تنوّعها ، بما يتعلّق بتسميتها ، وعملها ، ونيابتها أو تضمينها ، ومعانيها ، وزيادتها ، وحذفها ، وتعلّقها .

٣ـ لم يتطرّق إلى عدد حروف الجرّ والخلاف في ذلك ، كما أنّه لم يتعرّض لباب (دخول بعض الصفات على بعض) من الأبواب التي أوردها ابن قتيبة .

٤ـ كثيراً ما كان يُخطّأ ابن قتيبة ، وابن السّكيت في بعض أحكام حروف الجرّ .

٥ـ عرض آراء البصريين والكوفيين في جواز النيابة في حروف الجرّ ، واتّخذ لنفسه مذهباً وسطاً في بعض ما عرضوه من أمثلة النّيابة ، وأيّد رأي ابن جنّي في جواز النّيابة بشروط .

٦ـ ذكر جملة من الأسباب والفوائد لزيادة بعض حروف الجرّ ، بعد أنّ عرض مفهوم الزّيادة وفائدها في الكلام .

٧ـ أورد بعض الأمثلة التي تؤيّد مذهب سيبويه والمبرّد في جواز النّيابة في بعض حروف الجرّ .

٨ـ أشار إلى دلالة الحرف (في) على الحال ، وهو من المعاني التي قلّما ذكره العلماء من معاني هذا الحرف . ومثل ذلك يُقال عن الحرف (إلى) ودلالته على الإضافة .

٩ـ عرض لبعض مواضع زيادة (الباء) زيادة لازمة ، وذكر منها موضعين ، مع الفاعل والمبتدأ ، ولم يُشر إلى الواجب والجائز منهما .

١٠ـ ذكر موضعين من مواضع زيادة (اللام) مع المفعول به حال تقدّمه ، وهو مطّرد قياسيّ ، وحال تأخّره ، وهو (سماعيّ) .

١١ـ أبان عن ضرورة تعلّق حروف الجرّ ، وأهمية ذلك في بيان المعنى ؛ للتّناسب بين الحرف ما يتعلّق به ، اسماً كان أو فعلاً ، ظاهراً كان أو مستتراً .

ـ الهوامش :

(١) ينظر في ترجمته وأخباره : قلائد العقيان ٢٢١-٢٣١ ، فهرسة ابن خير ٢٠٤، الصلة ٢٩٢/١-٢٩٣ ، إنباه الرواة ١٤١/٢-١٤٣، وفيات الأعيان ٢٨٢/٢-٢٨٤ ، بغية الوعاة ٩٣/٢ - ٩٤، نفح الطيب ١٨٤/١-١٨٥ ، شذرات الذهب ٦٤/٤-٦٥

(٢) المثلث ٤١٢/٢ ، جمهرة اللغة ٢٦٨/٢ ، جمهرة أنساب العرب١٩٠ ، وقيل السِّيد هو الأسد أو الذئب (ينظر: لسان العرب مادة : سيد ، وفيات الأعيان ٢٨٤/٢) ورجّح محقق كتاب (المثلث) صلاح الفرطوسيّ أن تكون كلمة السِّيد محرفة عن كلمة السَّيد وهو أمر شائع في الأندلس وأفريقيا. ينظر : المثلث١٠/١

(٣) فهرسة ابن خير٣٥٧،٤١٢ ، الصلة ٢٩٢/١ ، ٤٢١/٢-٤٢٢،٤٥١ ، إنباه الرواة ٣٠٧/٢، ٣٨٤ ، بغية الوعاة ٢٠٥/٢

(٤) فهرسة ابن خير٣٥٧ ، ٤١٢ ، الصلة ٢٩١/١

(٥) الصلة ٢٩٣/١ ، إنباه الرواة١٤٣/٢ ، بغية الوعاة٩٤/٢ ، شذرات الذهب٦٥/٤

(٦) ابن السيد البطليوسيّ اللغويّ الأديب ٨٠

(٧) إشارة التعيين ١٨٨ (ت١١٠) ، بغية الوعاة ١٣٦/٢

(٨) الفهرست ٣٣٨ – ٣٣٩ ، وفيات الأعيان ١٣٥/٤ – ١٣٩ ، شذرات الذهب ٢٧٢/١

(٩) ابن السِّيد البطليوسي اللغوي الأديب ٣٠

(١٠) الاقتضاب ٢٧/١- ٢٨

(١١) المصدر نفسه ٥/٢-٧

(١٢) المصدر نفسه ٢٦٢ ــ ٣١٠

(١٣) المصدر نفسه ٣ /٥

(١٤) المصدر نفسه ٥/٣-٨

(١٥) ابن السِّيد البطليوسي اللغوي الأديب ٢٩

(١٦) الكتاب ١٧/١ ، ١٠٦ ، ٤١٩ ـ ٤٢١ ، المقتضب ١٣٦/٤ ، شرح المفصّل ٧/٨ ، شرح جمل الزّجاجيّ ٤٦٨/١ ، الجرّ بعد الحرف في النّحو العربي ٣٧ ، دراسة حروف المعاني في معجم تاج العروس للزبيديّ ٢٢٩ ، معاني النّحو ٥/٣

(١٧) المقتضب ١٣٦/٤ ، شرح المقدِّمة المحسبة ٢٣٦/١ ، حاشية الصّبّان ٢٠٣/٢ ، تاج العروس ١٠ / ٢٥٤ ، ٢٨٥ ، معاني النّحو ٥/٣

(١٨) الأصول في النّحو ٤٠٨/١ ، الإيضاح في علل النّحو ٩٣

(١٩) شرح العوامل المائة النّحوية ٨٩

(٢٠) الكتاب ٤١٩/١

(٢١) المصدر نفسه ٤١٩/١ ـ ٤٢١

(٢٢) همع الهوامع ٣٣١/٢

(٢٣) الكتاب ٤١٩/١ ، شرح المفصّل ١١٧/٢ ، وينظر : معجم المصطلحات النّحوية والصّرفية ٤٣ ، ٧٦

(٢٤) الأصول في النّحو ٤٠٨/١

(٢٥) الإيضاح في علل النّحو ٩٣ ، همع الهوامع ٣٣١/٢

(٢٦) معجم المصطلحات النّحوية والصّرفية ٤٣

(٢٧) الإيضاح في علل النّحو ٩٣

(٢٨) أدب الكاتب ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧

(٢٩) معاني القرآن للفرّاء ١٤/١ ، ٣٣ ، ١٠٧ ، شرح المفصّل ٧٤/٤ ، و ٧/٨ ، همع الهوامع ٣٣١/٢ ، المصطلح النّحويّ نشأته وتطوره حتّى نهاية القرن الثالث الهجري ١٧٧ ، مصطلحات ليستْ كوفيّة ٥٢ ـ ٥٧ ، معاني النّحو ٥/٣

(٣٠) الأبواب هي : (باب دخول بعض الصّفات على بعض) ، و(باب دخول بعض الصّفات مكان بعض) ، و(باب زيادة الصّفات) ، و(باب إخال الصّفات وإخراجها) . ينظر : أدب الكاتب ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧ ، وذكر البطليوسيّ الثلاثة الأخيرة منها ، ولم يذكر الباب الأوّل ، وذكرها الجواليقيّ جميعها من دون تعليق ، سوى شرح بعض الشّواهد . ينظر : الاقتضاب ٢/ ٢٦٢ ، ٢٩٥ ، ٣٠٦ ، وشرح أدب الكاتب للجواليقيّ ٢٩٠ ، ٢٩٣ ، ٣١٤ ، ٣١٨

(٣١) الاقتضاب ٢٩٥/٢

(٣٢) المصدر نفسه ٢٩٥/٢

(٣٣) شرح المفصّل ٧/٨

(٣٤) همع الهوامع ٣٣١/٢

(٣٥) الكتاب ٣/ ٩ ، الأصول في النّحو ٤٠٨/١ ، أسرار العربية ٢٥٣ ، الجنى الدّاني ٢٥ ، ٢٧

(٣٦) الإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب ٤٤/٢

(٣٧) أسرار العربية ٢٥٤

(٣٨) الجمل للزّجاجيّ ٧٢ ، ١٥١ ، ٢٣٧ ، شرح المقدّمة المحسبة ٢٣٥/١ ، كشف المشكل في النّحو ٢١٣ ، ٥٥٤ ، شرح الكافية ٢٦٠/٤

(٣٩) شرح ابن عقيل ٣/٣

(٤٠) شرح الكافية الشّافية ٣٥٠/١ ، تسهيل الفوائد ١٤٨

(٤١) رصف المباني ٥

(٤٢) المقرّب ١٩٣/١ ، شرح جمل الزّجاجيّ ٤٦٨/١ ، ارتشاف الضّرب ١٦٩٥/٤ ـ ١٧٦٢

(٤٣) مدرسة الكوفة ٢٨٢ ، الجرّ بعد الحرف في النّحو العربي ٣٧

(٤٤) المقتضب ١٣٩/٤ ، الأصول في النّحو ٤١٤/١ ، الخصائص ٩٢/٢ ، الجنى الدّاني ٤٦ ، مغني اللّبيب ١٥٠/١ ـ ١٥١ ، معاني النّحو ٧/٣

(٤٥) الخصائص ٩١/٢

(٤٦) معاني القرآن للفرّاء ٢/ ١٠٢ ، البحر المحيط ٢٤٢/٦، الجنى الدّاني ٤٦ ، مغني اللّبيب ١٥٠/١ ـ ١٥١، معاني النّحو ٦/٣

(٤٧) الخصائص ٩١/٢ ، الكشّاف ٣/ ٧٤ ، الجنى الدّاني ٤٦ ، مغني اللّبيب ١٥١/١ ، معاني النّحو ٦/٣ـ ٧

(٤٨) الخصائص ٩٢/٢ ـ ٩٤

(٤٩) الكشاف ٢٨٩/٢ ـ ٢٩٠ ، مغني اللّبيب ٨٩٧/٢ ، معاني النّحو ١١/٣ ، النّحو الوافي ٤٣٦/٢ ـ ٤٣٧

(٥٠) الاقتضاب ٢٦٤/٢ ، وقد ذكر قول ابن جنّي مع بعض التغييرات ، تحليلاً وزيادة في الأمثلة .

(٥١) ديوان الهذليين ٩٣/٢ ، وينظر : الكتاب ٣٥٩/١ ، والخصائص ٣٠٩/٢

(٥٢) الاقتضاب ٢٦٥/٢ ـ ٢٦٦

(٥٣) الخصائص ٩٢/٢

(٥٤) معاني النّحو ٧/٣ ، وينظر : ٩/٣

(٥٥) ديوانه ٣٦ ، وعجزه : **(إلى جؤجؤ رَهِلِ المَنْكِبِ)** . وينظر : أدب الكاتب ٣٤٣ ، شرح أدب الكاتب للجواليقيّ ٣١١ ، وفي كتاب الكامل ٩١٥/٢ (ولوحَا) بدل : لوح .

(٥٦) البيت بلا نسبة ، وهو في وصف السُّفن . ينظر : أدب الكاتب ٣٣٥ ، والخصائص ٣١٣/٢ ، والاقتضاب ٣/ ٣٥٢ ، شرح أدب الكاتب للجواليقيّ ٢٩٨

(٥٧) ديوانه ٢١٢ ، وينظر : أدب الكاتب ٣٣٢ ، والخصائص ٣١٢/٢ ، وشرح أدب الكاتب

للجواليقيّ ٢٩٤ ، وشرح المفصّل ٢١/٨ ، والسّرحة : الشجرة الطويلة ، والنِعَال السِّبتية : الدبوغة بالقرظ .
(٥٨) البيت لدوسر بن غسّان اليربوعيّ . ينظر : أدب الكاتب ٣٣٣ ، والخصائص ٣١١/٢ ، والاقتضاب ٣٤٣/٣ ، وشرح أدب الكاتب للجواليقيّ ٢٩٦
(٥٩) البيت لقُحيف العقيليّ يمدح حكيم بن المسّيب القُشيريّ . ينظر : أدب الكاتب ٣٣٢ ، والمقتضب ٣٢٠/٢ ، والخصائص ٣١١/٢ ، والاقتضاب ٣٤١/٣ ، وشرح المفصّل ١٢٠/١
(٦٠) الاقتضاب ٢٦٢/٢ ـ ٢٦٤
(٦١) مغني اللبيب ١٥١/١ ، وينظر : همع الهوامع ٣٧٨/٢ ـ ٣٧٩
(٦٢) الكتاب ٢٢٧/٤ ، المقتضب ٣١٩/٢
(٦٣) ينظر هذا الباب في أدب الكاتب ٣٣١ ـ ٣٤٤
(٦٤) ديوانه ٤٣ ، وينظر : أدب الكاتب ٣٣٢ وفيه : (البيت الكريم) ، بدل البيت الرفيع ، والاقتضاب ٣٤٠/٣ ، وشرح أدب الكاتب للجواليقيّ ٢٩٤
(٦٥) الاقتضاب ٢٦٩/٢ ـ ٢٧٠
(٦٦) البيت بلا نسبة ، وهذا صدره ، وعجزه : **(وهي ثلاثُ أذرُع وإصْبَع)** . ينظر : أدب الكاتب ٣٣٣ ، والخصائص ٣٠٧/٢ ، والاقتضاب ٣٤١/٣ ، وشرح أدب الكاتب للجواليقيّ ٢٩٥ ، ولسان العرب ، مادة : (رمي) و(فرع) .
(٦٧) الاقتضاب ٢٧٠/٢
(٦٨) لسان العرب ، مادة : (رمي) ، معجم الأفعال المُتعدية ـ اللازمة ١٠٦
(٦٩) الاقتضاب ٢٧٣/٢
(٧٠) ديوانه ١٦ ، وعجزه : **(بناظِرةٍ من وحش وَجْرَةَ مُطفِلِ)** ، وينظر : أدب الكاتب ٣٣٤ ، وحروف المعاني ٧٤ ، والأزهية ٢٨٩ ، وشرح أدب الكاتب للجواليقيّ٢٩٧
(٧١) الاقتضاب ٢٧٢/٢ ـ ٢٧٤
(٧٢) شرح أدب الكاتب للجواليقيّ ٢٩٧
(٧٣) شرح جمل الزّجاجيّ لابن عصفور ٥١٣/١
(٧٤) الاقتضاب ٢٦٩/٢ ـ ٢٩٤
(٧٥) الأصول في النّحو ٤١٤/١ ـ ٤١٥
(٧٦) معاني النّحو ٧/٣
(٧٧) نظرية الحروف العاملة ، مبناها وطبيعة استعمالها القرآنيّ بلاغياً ١٨٢
(٧٨) أدب الكاتب ٣٣٦
(٧٩) شالاقتضاب ٢٧٨/٢
(٨٠) أدب الكاتب ٣٣٨ ، البيت للحارث بن عبّاد البكريّ ، وصدره : **(قرِّبَا مربط النَّعامةِ منِّي)** . وينظر : حروف المعاني ٨٠ ، الأزهية ٢٩١ ، والاقتضاب ٣٦٥/٣ ، وشرح أدب الكاتب للجواليقيّ ٣٠٤ ، ولسان العرب ، مادة : (عنن) .
(٨١) الاقتضاب ٢٨١/٢
(٨٢) أدب الكاتب ٣٣٩
(٨٣) الاقتضاب ٢٨٢/٢
(٨٤) أدب الكاتب ٣٤٠
(٨٥) الاقتضاب ٢٨٦/٢
(٨٦) أدب الكاتب ٣٤١
(٨٧) الاقتضاب ٢٨٦/٢ ـ ٢٨٧
(٨٨) أدب الكاتب ٣٤١
(٨٩) الاقتضاب ٢٨٧/٢
(٩٠) أدب الكاتب ٣٤٣
(٩١) الاقتضاب ٢٩٣/٢
(٩٢) النّحو الوافيّ ٤٢٠/٢
(٩٣) المصدر نفسه ٤١٩/٢

(٩٤) المصدر نفسه ٤١٦/٢
(٩٥) الكتاب ٢١٧/٢ ، المقتضب ١٤٢/٤ ، معاني الحروف ٤٥ ـ ٤٦ ، شرح المقدّمة ٢٣٦ ، رصف المباني ١٤٣ ـ ١٤٧ ، الجنى الدّاني ٣٦ ـ ٤٦ ، مغني اللّبيب ١/ ١٣٧ ـ ١٤٤ ، دراسة حروف المعاني في معجم تاج العروس ١٦٩ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٦ ، ١٩٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠٩ ، ٢١٦ ، ٢٢٠ ، ٢٢٣ ، حروف المعاني بين الأصالة والحداثة ٤٠ ـ ٤٣
(٩٦) الجنى الدّاني ٤٦
(٩٧) الكتاب ٢٢٧/٤ ، المقتضب ٣١٩/٢
(٩٨) شرح أدب الكاتب للجواليقيّ ٢٩٣ ـ ٣١٤
(٩٩) رصف المباني ١٤٤ ، ١٤٧ ، وأطلق الرّضي على معنى التّشبيه معنى التّجريد ، نحو : رأيتُ بزَيدٍ أسداً ، أي برؤيته أسداً . (ينظر : شرح الكافية ٢٨٢/٤) . وقيل فيها إنّها بمعنى السببية أو الظرفية . (ينظر : معاني النّحو ٢٣/٣).
(١٠٠) الجنى الدّاني ٤٦
(١٠١) مغني اللّبيب ١٤٤/١
(١٠٢) الاقتضاب ٢٩٥/٢ ـ ٢٩٨ ، الجنى الدّاني ٣٦ ـ ٤٥ ، ٤٨
(١٠٣) الاقتضاب ٢/ ٢٩٥ ـ ٢٩٧
(١٠٤) شرح التّسهيل ٣٣/٣ ، شرح الكافية ٣٢١/٤ ، الجنى الدّاني ٤٧٦ ـ ٤٧٨ ، مغني اللّبيب ١٩٠/١ ـ ١٩٣، همع الهوامع ٣٥٥/٢ ـ ٣٥٦ ، دراسة حروف المعاني في معجم تاج العروس ١٧١ ، ١٩٤ ، ١٩٩ ، ٢١٤ ، ٢٢٢ ، معاني النّحو ٤١/٣ ـ ٤٥
(١٠٥) الكتاب ٢٦٨/٣ ، حروف المعاني ٦٥ ، معاني الحروف ١٢٢ ، شرح المفصّل ٣٧/٨ ، شرح الكافية ٣٢١/٤ ، توضيح المقاصد والمسالك ٧٥٩/٢ ، شرح المكوديّ ٤٠٥/١
(١٠٦) الاقتضاب ٢٨٢/٢ ـ ٢٨٤ ، وينظر : ٢/ ٢٨٧
(١٠٧) المصدر نفسه ٢٨٢/٢
(١٠٨) المصدر نفسه ٢٨٧/٢
(١٠٩) ينظر تلك المواضع في : الاقتضاب ٢/ ٢٧٠ ، ٢٨٧، ٢٩١
(١١٠) الكتاب ٢٣٠/٤ ـ٢٣١ ، المقتضب ٤٦/١ ، ٥١ ، شرح المفصّل ٨/ ٣٧ ـ ٣٨ ، شرح جمل الزّجاجيّ ٥٠٩/١ ، شرح الكافية ٣٢١/٤ ، توضيح المقاصد والمسالك ٧٥٩/٢
(١١١) الكتاب ٢٢٤/٤ ، المقتضب ٤٤/١ ، و١٣٦/٤ ، الأصول في النّحو ٤٠٩/١ ـ ٤١١ ، شرح الكافية ٢٦٣/٤ ـ ٢٦٧ ، الجنى الدّاني ٣٠٨ ـ ٣١٥ ، مغني اللّبيب ٤١٩/١ ـ ٤٢٥ ، دراسة حروف المعاني في معجم تاج العروس ١٧٥ ، ١٨٢ ، ١٨٥ ، ١٩٣ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢١٠ ، ٢١٥
(١١٢) أدب الكاتب ٣٣٣
(١١٣) الاقتضاب ٢٧٠/٢ ـ ٢٧١
(١١٤) الكتاب ٢٢٦/٤ ، شرح أدب الكاتب للجواليقيّ ٣٠٣ ، شرح جمل الزّجاجيّ ٥١٣/١ ، شرح الشّافية ٤/ ٣١٩ ، الجنى الدّاني ٢٤٥ ـ ٢٤٨ ، مغني اللّبيب ١٩٦/١ ـ ١٩٨ ، دراسة حروف المعاني في معجم تاج العروس ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٨٠ ، ١٩٣ ، ٢٠٢ ، ٢١٣
(١١٥) الاقتضاب ٢٨١/٢
(١١٦) ينظر من أمثلة جواز النّيابة : الكتاب ٢٢٧/٤ ، المقتضب ٣١٩/٢
(١١٧) شرح الكافية ٣٢٠/٤
(١١٨) الكتاب ٤٢١/١ ، و٢٢٦/٤ ، المقتضب ٤٤/١ ـ ٤٥ ، و ٣١٩/٢ ، و١٣٩/٤ ، رصف المباني ٣٨٩ ، الجنى الدّاني ٢٥٠ ـ ٢٥٣ ، أوضح المسالك ٣٨/٣ ـ ٣٩، دراسة حروف المعاني في معجم تاج العروس ١٧٦ ، ١٩٤ ، ١٩٨ ، ٢٠٨ ، ٢٢١
(١١٩) الاقتضاب ٢٨٢/٢
(١٢٠) المصدر نفسه ٢٨٢/٢
(١٢١) المصدر نفسه ٢٩٣/٢
(١٢٢) الاقتضاب ٢٩٣/٢ ، وينظر : ٣٨٥/٣
(١٢٣) الكتاب ٢٣١/٤ ، المقتضب ١٣٩/٤ ، معاني الحروف ١٢٨ ـ ١٢٩ ، الجنى الدّاني ٣٨٥ ـ

٣٨٩ ، مغني اللّبيب ١٠٤/١ ـ ١٠٥ ، دراسة حروف المعاني في معجم تاج العروس ١٨٤ ، ٢٠٠ ، ٢٠٦ ، ٢١٨

(١٢٤) الاقتضاب ٢٨٧/٢

(١٢٥) المصدر نفسه ٢٦٨/٢ ، ٢٨٦ ، وينظر : ١٠٢/٣

(١٢٦) الكتاب ٢١٧/٤ ، المقتضب ٣٩/١ ، ٢٥٤ ، و١٤٣/٤ ، شرح المفصّل ٢٥/٨ ، الجنى الدّاني ٩٥ ـ ١٠٢ ، مغني اللّبيب ٢٧٥/١ ـ ٢٨٤ ، دراسة حروف المعاني في معجم تاج العروس ١٦٦ ـ ١٦٧ ، ١٧٣ ، ١٨٣ ، ١٩٢ ، ١٩٦ ـ ١٩٧ ، ٢٠٣ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٨

(١٢٧) الاقتضاب ٢٨٧/٢

(١٢٨) الكتاب ٢/ ١٧٠ ، ١٧٥ ، ٣١٦ ، و٥٩/٣ ، ٧٦ ، ١١٨ و٢٢٢/٤ ، ٢٢٥ ، وينظر : المقتضب ٤٩/١ ، و٣٦٢/٢ ، معاني الحروف ٤٦ ، ١٠٩ ، الأزهية ٤٠ ، شرح المقدّمة المحسبة ٢٣٦ ، شرح الكافية ٢٧٠/٤ ، ٢٨٠ ــ ٢٨٢ ، مغني اللّبيب ١/ ١٤٤ ، ١٩٨ ، ٤٢٥

(١٢٩) شرح الكافية ٤٣٢/٤ ،٤٣٣

(١٣٠) الكتاب ٢٢٥/٤

(١٣١) المقتضب ١٣٧/٤ ، سرّ صناعة الإعراب ١٣٥/١ ، رصف المباني ١٤٢ ، الجرّ بعد الحرف في النّحو العربي ٣٥٨

(١٣٢) الأصول في النّحو ٢٦٩/٢

(١٣٣) الكتاب ٦٦/١ ــ ٦٩ ، و٣١٥/٢ ــ ٣١٦ ، المقتضب ٢٨١/٣ ، و٤٢٠/٤ ، الأصول ٦٤/٢ ، سرّ صناعة الإعراب ١٤٨/١ ، ١٥٧ ، أسرار العربية ١٢٣ ، شرح المفصّل ١٣٨/٨

(١٣٤) الرّجز بلا نسبة في أدب الكاتب ٣٤٦ ، والاقتضاب ٣٠٨/٢ ، و٣٩٧/٣ ، رصف المباني ١٤٣ ، ونسبه البغداديّ للنّابغة الجعديّ ، (خزانة الأدب ١٥٩/٤) ، وصدره : (نحنُ بنو جَعْدَة أصحاب الفَلَج) . والفلَج : الماء الجاري . ينظر : لسان العرب ، مادة : (فلج). وفي ديوان النّابغة ٤٨(نحن بنو جعدة أرباب الفلج * نضرب بالبيض ونرجو بالفرج) .

(١٣٥) الاقتضاب ٣٠٨/٢

(١٣٦) أدب الكاتب ٣٤٥ ــ ٣٤٨

(١٣٧) الاقتضاب ٣٠٨/٢ ــ ٣٠٩

(١٣٨) الجنى الدّاني ٩٨ ، شرح ابن عقيل ١٧/٣ ، البرهان في علوم القرآن ٢٠٣/٤ ــ ٢٠٤

(١٣٩) الكتاب ٢٢٥/٤ ، شرح الكافية ٢٦٩/٤ ، حروف الزّيادة وجواز وقوعها في القرآن الكريم ، (بحث) .

(١٤٠) ضرائر الشّعر ٤٩ ــ ٥٣ ، وينظر تفصيل ذلك في كتاب : الجرّ بعد الحرف في النّحو العربي ٣٦٤ ــ ٤٠٢

(١٤١) الاقتضاب ٢٩٥/٢ ، وينظر هذا التّقسيم في : رصف المباني ١٤٢ــ ١٥١

(١٤٢) أدب الكاتب ٣٤٥ ــ ٣٤٦ ، الاقتضاب ٢٩٥/٢ ــ ٣٠٦

(١٤٣) البيت لرجل من بني الحارث ، ينظر : سرّ صناعة الإعراب ١٥١/١ ، المخصّص ١٧٦/٦ ، شرح المفصّل ٢٣/٨

(١٤٤) البيت لعلقمة بن عَبَدَة الفحل ، ينظر : ديوانه ٢٣ ، والأزهية ٢٩٥ ، ورصف المباني ١٤٤ ، ولسان العرب ، مادة : (طبب).

(١٤٥) البيت لطفيل الغنويّ ، ينظر : ديوانه ١١١ ، وفيه (غدا) بدل (غزا) .

(١٤٦) لسان العرب ، مادة : (لوث) .

(١٤٧) البيت من معلّقة لبيد ، . ينظر : شرح ديوانه ٣١٧ ، شرح القصائد السّبع الطوال الجاهليات ، للأنباريّ ٥٨٦ ــ ٥٨٧ . و(الغُلب) : الغلاظ الأعناق ، و(التّشذّر) : التّهدّد ، و(الذّحول) : الأحقاد ، و(البدِيّ) : موضع لبني عامر .

(١٤٨) الاقتضاب ٢٩٥/٢ ــ ٢٩٧

(١٤٩) معاني الحروف ٤٦ ، ــ ٤٧ ، الجنى الدّاني ٤٧ ، وينظر تفصيل الكلام عن زيادة الباء في كتاب : (الجرّ بعد الحرف في النّحو العربي) ٣٦٤ ــ ٤٠٢

(١٥٠) البيت لقيس بن زهير العبسيّ ، ينظر : الخزانة ٣٥٩/٨ــ ٣٦٢ ، وبلا نسبة في الكتاب ٣١٦/٣ ، والخصائص ٣٣٧/١ ، وشرح المفصّل ٢٤/٨ ، ومغني اللّبيب ١٤٦/١

(١٥١) البيت للأشقر الرّقبان الأسديّ الجاهليّ ، وهو من إنشاد أبي زيد ، ينظر : النّوادر ٧٣ ، وبلا نسبة في الاقتضاب ٢٩٨/٢ ، والخصائص٧٠/٢ ، وشرح المفصّل ١٣٩/٨، والمُضِرُ : الّذي له ضرّة من مال ، أي قطعة منه . ينظر : لسان العرب ، مادة : (ضرر) .

(١٥٢) الاقتضاب ٢٩٨/٢

(١٥٣) واسم عبد بني الحسحاس : سُحَيْم ، وصدر البيت : (**عُمَيرَةَ وَدِّعْ إنْ تَجَهزْتَ غَادِياً**) ينظر : ديوانه ١٦ ، والكتاب ٢٢٥/٤ ، و٢/ ٢٦ ، ومعاني الحروف ٤٦ ، وشرح المفصّل ٢٤/٨ ، ومغني اللّبيب ١/ ١٤٤ ــ ١٤٥

(١٥٤) الجنى الدّاني ٤٩

(١٥٥) البيت بلا نسبة ، ينظر : مغني اللّبيب ١٤٥/١

(١٥٦) البيت لكعب بن مالك ، ينظر : ديوانه ٢٨٩ ، وشرح جمل الزّجاجيّ ٤٩٢/١ ، مغني اللّبيب ١٤٨/١

(١٥٧) رصف المباني ١٤٩، الجنى الدّاني ٥٢

(١٥٨) شرح المفصّل ٢٣/٨ ، شرح جمل الزّجاجيّ ٤٩٢/١ ــ ٤٩٣ ، شرح الكافية ٤/ ٢٨٢ ، الجنى الدّاني ٤٨ ــ ٥٥ ، مغني اللّبيب ١/ ١٤٤ــ ١٤٩

(١٥٩) ضرائر الشّعر ٥٠

(١٦٠) شرح جمل الزّجاجيّ ٤٩٣/١

(١٦١) معاني الحروف ٤٧

(١٦٢) ضرائر الشّعر ٤٩ ، رصف المباني ١٤٩ ، الجنى الدّاني ٥٠ ، مغني اللّبيب ١/ ١٤٦

(١٦٣) رصف المباني ١٥٠ ، الجنى الدّاني ٥٥ ، مغني اللّبيب ١٤٩/١ ، والبيت لقُحَيف العجليّ ، وصدره : (فلا تَطمعْ أَبَيْتَ اللّعْنَ فيها) ، ينظر : الخزانة ٤١٣/٢ ، ونُسبَ إلى رجل من تميم ، ينظر : حماسة أبي تمّام ٦٨/١

(١٦٤) معاني الحروف ٤٧ ــ ٥٠ ، سرّ صناعة الإعراب ١٥٠/١ ، رصف المباني ١٤٧ ــ ١٥٠ ، الجنى الدّانيّ ٤٧ ، ٤٩ ــ ٥٥ ، مغني اللّبيب ١٤٤/١ ــ ١٥٠، دراسة في حروف المعاني الزّائدة ٣٦ ــ ٣٩

(١٦٥) البيت لقحيف العقيليّ ، ينظر : الجنى الدّاني ٥٥ ، مغني اللّبيب ١/ ١٤٩ ، والخزانة ٢٤٩/٤

(١٦٦) أدب الكاتب ٣٤٥ ــ ٣٤٦ ، الاقتضاب ٢٩٨/٢ ــ ٣٠٥

(١٦٧) وتمامه : (**شَرِبْنَ بماءِ البَحر ثُمَّ تَرَفَّعتْ *** متى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ**) ، ينظر : الخصائص ٤٥٣/١ ، والأزهية ٢٠١ ، وشرح البطليوسيّ ٢٨٥/٢ ، و٣٧٢/٣ ، وأوضح المسالك ٦/٣ ، ورواية ديوان الهُذليين ٥١/١ : (**تَرَوَّتْ بماء البحر ثُمَّ تَنَصَّبَتْ *** على حَبَشيّاتٍ لهُنّ نئيجُ**) .

(١٦٨) الاقتضاب ٢٨٥/٢

(١٦٩) المصدر نفسه ٢٨٥/٢ ــ ٢٨٦

(١٧٠) الاقتضاب ٣٠٠/٢

(١٧١) المصدر نفسه ٢٨٦/٢

(١٧٢) أدب الكاتب ٣٤٥

(١٧٣) كتاب العنوان في القراءات السّبع ١٣٦ ، البحر المحيط ٣٧١/٦ ، المُيسّر في القراءات الأربع عشرة ٣٤٣ ،

ومعجم القراءات القرآنية ٢٠٥/٤

(١٧٤) معاني الحروف ٤٨ ــ ٤٩ ، شرح جمل الزّجاجيّ لابن عصفور ٤٩٤/١ ــ ٤٩٥

(١٧٥) نُسِبَ إلى ابن مسعود (يَخرِجُ ، وتُخرِجُ ، وتَخرِجُ) . ينظر : المحتسب ٨٧/٢ ، والكشّاف ١٧٧/٢، والبحر المحيط ٣٧١/٦ ، وقال ابن خالويه : ((فالحجّة لمن ضمّ التّاء أنّه أراد : تُخْرِجُ الدّهنَ ، ولم يتعدّ بالباء ؛ لأنّ أصل النّبات : الإخراج ، والحجّة لمن فتح التاء أنّه أراد : أنّ نباتها بالدّهن ، وهو كلام العرب إذا أثبتوا الألف في الماضي خزلوا الباء ، وإذا خزلوا الألف أثبتوا الباء ؛ وعلّة ذلك أنّ (نَبَتَ) فعلٌ لا يتعدّى إلّا بواسطة ، فوصلوه بالباء ليتعدّى . و(أنْبَتَ) فعلٌ يتعدّى بغير واسطة ، غنوا عن الباء فيه)) . ينظر : الحجّة في القراءات السّبع ١٥٧

(١٧٦) وينظر هذا المعنى في البحر المحيط ٣٧١/٦

(١٧٧) الاقتضاب ٢/ ٢٩٩ ، وينظر : أدب الكاتب ٢٨٤ (كتاب الأبنية / أبنية الأفعال ، باب فَعَلْتُ وأفْعَلْتُ باتّفاق معنى) ، ومعاني الحروف ٤٨ ــ ٤٩ ، وعبّر عن هذا المعنى بالتّعدية . وينظر : لسان العرب ، مادة : (نَبَتَ).

(١٧٨) أدب الكاتب ٣٤٥ ، الاقتضاب ٢/ ٢٩٩ ــ ٣٠٠

(١٧٩) أدب الكاتب ٣٤٥ ، الاقتضاب ٣٠٠/٢ ، وتمام البيت : (**إذْ يَسغَونَ بالدّقيقِ وكانُوا *** قبل لا يأكلون شيئاً فَطيرا**) . ينظر : ديوانه ٧٤ ، والاقتضاب ٣٩٣/٣

(١٨٠) أدب الكاتب ٣٤٥ ، الاقتضاب ٣٠٠/٢ ، وتمام البيت : (**هُنَّ الحرائرُ لا رَبّاتُ أخمِرَةٍ *** سُودُ المَحاجِرِ لا يَقرَأنَ بالسُّورِ**) . ينظر : ديوانه ١٠١ ، و المخصّص ٧٠/١٤ ، وشرح المفصّل ٢٣/٨ ، وشرح جمل الزّجاجيّ ٣٠٨/١ ، ولسان العرب ، مادة (سور) .

(١٨١) يُنسب البيت إلى رجل من عبد القيس ، وقيل إنّه للأحول اليشكريّ ، ينظر : لسان العرب ، مادة : (شبه) . ونسبه البطليوسيّ إلى الأحول . ينظر : الاقتضاب ٣٩٣/٣ ، ونسبه الجواليقيّ إلى قيس بن عمرو المعروف بالنّجاشيّ .

(١٨٢) أدب الكاتب ٣٤٥ ، الاقتضاب٣٠١/٢ ، والبيت ــ على رواية أبي علي البغداديّ ــ في ديوانه ٢٣١ : (**ضَمِنَتْ لنا أعجازهنَّ قدُورُنا *** وضرُوعهنَّ لنا الصّريح الأجردا**) . ينظر : الاقتضاب ٣٩٤/٣

(١٨٣) أدب الكاتب ٣٤٦ ، الاقتضاب ٣٠١/٢ ، وصدره : (**نحنُ بنُو جَعدَةَ أصحابُ الفَلَجْ**) . ينظر : الاقتضاب ٣٩٧/٣ ، وقد سبق ذكر البيت .

(١٨٤) أدب الكاتب ٣٤٦ ، الاقتضاب ٢/ ٣٠٥ . والبيت في ديوان امرئ القيس ٣٢ ، وصدره : (**فلمّا تنازعنا الحديثَ وأسْمَحتْ**) . ينظر : الاقتضاب ٣٩٥/٣ .

(١٨٥) ديوانه ٤١ ، وينظر : إصلاح المنطق ٢٢١ ، وأدب الكاتب ٣٤٦ ، والمخصّص ١٤ / ٧٠ ، والاقتضاب ٣٩٧/٣ ، ولسان العرب ، مادة : (سرح ، وروق ، وفنن) . والسّرحة : شجرة من العضاة ، تطول في السّماء ، وظلّها بارد ، يُستَظلّ بها من الحرّ ، وهي هنا كناية عن امرأة . والأفنان : الأغصان ، واحدها : فنن ، وتروق : تُعجِب . وتأتي الأفنان أيضاً بمعنى : الأنواع ، واحدها : فنّ ، وتروق بمعنى : تفوق ، أو تزيد . وعلى هذا المعنى لا يكون في البيت شاهد على زيادة (على) . ينظر : الجنى الدّاني ٤٧٩

(١٨٦) ضرائر الشّعر ٥٢

(١٨٧) الاقتضاب ٣٠٥/٢ ، وينظر ٣/ ٣٩٨

(١٨٨) الكتاب ٣٨/١

(١٨٩) البيت بلا نسبة . ينظر : الكتاب ٤٤٣/١ ، الأمالي الشّجرية ١٦٨/٢ ، ومغني اللّبيب ١/ ١٩٢ ، والخزانة ٢٥٢/٤

(١٩٠) الخصائص ٨٩/٢ ، وينظر : تسهيل الفوائد ١٤٦ ، الجنى الدّاني ٤٧٨ ــ ٤٧٩

(١٩١) الكتاب ٤٤٣/١ ، و ٨١/٣

(١٩٢) الأمالي الشّجريّة ١٦٨/٢

(١٩٣) شرح الكافية ٣١٨/٢

(١٩٤) الجنى الدّاني ٤٧٨ ــ ٤٧٩

(١٩٥) تسهيل الفوائد ١٤٦ ، وينظر : همع الهوامع ٣٥٧/٢

(١٩٦) الاقتضاب ٣٠٦/٢ ، و٣/ ٣٩٨

(١٩٧) المصدر نفسه ١٣١/١

(١٩٨) ذكر العلماء جملة من مواضع زيادة اللام ، ينظر في ذلك : (رصف المباني ٢٤٤ ــ ٢٤٧ ، شرح الكافية ٢٨٥/٤ ، ارتشاف الضّرب ١٧٠٩ ــ ١٧١٠ ، الجنى الدّاني ١٠٧ ، مغني اللّبيب ٢٨٤/١ ــ ٢٩١) .

(١٩٩) نُسب هذا الرأي إلى ابن مالك ، وأيّده أبو حيّان . (ينظر : البحر المحيط ٦١١/١ ، ومنهج السالك ٢٤٦) . وردّه جملة من العلماء بالتأويل . (ينظر : الجنى الدّاني ١٠٦ ، ومغني اللّبيب ٢٨٧/١ ــ ٢٨٨ ، همع الهوامع ٣٧١/٢ ــ ٣٧٢) .

(٢٠٠) رصف المباني ٢٤٧ ، تسهيل الفوائد ١٤٥ ، شرح الكافية ٢٨٤/٤ ، ارتشاف الضّرب ١٧١٠/٤ ، الجنى الدّاني ١٠٥ ــ ١٠٦ ، مغني اللّبيب ٢٨٤/١ ــ ٢٨٧ ، همع الهوامع ٣٧١/٢

(٢٠١) لسان العرب ، مادة : (ردف).

(٢٠٢) المقتضب ٣٧/٢ ، معاني القرآن للفرّاء ١٩٣/٢ ، ١٣٠، اللامات للهرويّ ٥٣ ، المقرّب ١١٥/١ ، تسهيل الفوائد ١٤٥ ، ارتشاف الضّرب ١٧١٠/٤ ، منهج السّالك ٢٤٥ ــ ٢٤٦ ، الجنى الدّاني ١٠٧

(٢٠٣) المقتضب ٣٧/٢ ، وينظر : الكشّاف ٣٦٨/٣ ، البحر المحيط ٩٠/٧ وفيهما أنّ التّضمين على معنى : دَنا لكم ، وأزِفَ لكم ، ومعناه : وتَبِعكم ولحقكم . أو تكون اللام زائدة للتأكيد ، والمعنى : رَدِفكُم كما ذكرنا .

(٢٠٤) ضرائر الشّعر ٥٣

(٢٠٥) اللامات ٥١ ، شرح الكافية ١٣٦/٤ ، ٤٨٥

(٢٠٦) الاقتضاب ٣٠٧/٢

(٢٠٧) ديوانه ١/ ٢٧٨ ، وفيه : **أتَمضُونَ الرّسُومَ ولا تُحَيَّا *** كَلامُكم عليَّ إذنْ حَرَامُ** . وينظر : رصف المباني ٢٤٧ ، شرح المفصّل ٨/٨ ، المقرّب ١١٥/١ ، ضرائر الشّعر ١١٤ ، خزانة الأدب ٢١٦/٣ ، ٢٤٧

(٢٠٨) الكتاب ٩٤/١ ، ٢٥٤ ، وينظر : المقتضب ٣٣٠/٤

(٢٠٩) الكتاب ٣٧/١ ، المقتضب ٣٢١/٢ ، الكامل في اللغة والأدب ١/ ٥٠ ، الأصول في النّحو ١٧٨/١ ، الإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ ١٥٥ ، ارتشاف الضّرب ٢٠٩٥/١

(٢١٠) الاقتضاب ٣٠٩/٢ ، وينظر : ارتشاف الضّرب ٢٠٩١/١

(٢١١) النّحو الوافي ٤١٥/٢

(٢١٢) الاقتضاب ٢٩٦/٢

(٢١٣) شرح المفصّل ٥١/٨ ، و١٠٣/٩ ، شرح ابن عقيل ١٢٥/٢

(٢١٤) الأصول في النّحو ١٧١/١

(٢١٥) الكتاب ٣٥/١

(٢١٦) الإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ ١٥٣ ــ ١٥٤ ، وينظر : النّحو الوافي ١٢٧/٢ ، ٤١٥

(٢١٧) المقتضب ٣٣٨/٤ ، وقد رَدّ ابن ولّاد على المُبرّد فيما ذهب إليه مُنتَصِراً لسيبويه . (ينظر : الانتصار لسيبويه على المُبرّد ٤٦ ــ ٥١ (م/ ٣، ٤)) .

(٢١٨) ارتشاف الضّرب ٢٠٨٩/١

(٢١٩) أدب الكاتب ٣٤٨

(٢٢٠) الاقتضاب ٣١٠/٢

(٢٢١) الكتاب ٩٤/١ ، ٢٥٤ ، و١٦٣/٢ ، الخصائص ٦٣/٢ ، سرّ صناعة الإعراب ١٤٩/١ ، شرح ابن عقيل ١٢٦/٢

(٢٢٢) الجرّ بعد الحرف في النّحو العربيّ ٣٠٣

(٢٢٣) الخصائص ٦٣/٢

(٢٢٤) الكتاب ١٦٣/٢ ، ارتشاف الضّرب ٢٠٩١/١ ، مغني اللّبيب ٨٣٨/٢ ، النّحو الوافي ٤١٢/٢ ــ ٤١٥

(٢٢٥) الأصول في النّحو ١٨٠/١

(٢٢٦) الكتاب ١٠٦/١

(٢٢٧) المقتضب ٣٤٧/٢ــ ٣٤٨ ، و٦٠/٣ ــ ٦١ ، المسائل العسكريات ١٢٥ ، شرح الأشموني ١٩٦/١ ، همع الهوامع ٣٨٢/٢ ــ ٣٨٣ ، النّحو الوافي ١٢٩/٢

(٢٢٨) المقتضب ٣٢١/٢ ، وينظر : ٣٣/٤ ، ٣٣٠

(٢٢٩) في النّحو العربي نقد وتوجيه ٨٨

(٢٣٠) النّحو الوافي ١٣٥/٢

(٢٣١) من قول الشّاعر : (**اسْتَغفرُ اللهَ ذَنباً لستُ مُحْصِيَهُ *** رَبَّ العِبادِ إليهِ الوَجْهُ والعَمَلُ**) . البيت بلا نسبة في : أدب الكاتب ٣٤٧ ، والاقتضاب ٤٠٠/٣ ، وشرح أدب الكاتب للجواليقيّ ٣١٨ ، وكذلك ورد في الكتاب ٣٧/١ ، والمقتضب ٣٢١/٢ ، والخصائص ٤٥٢/٢ ، وشرح المفصّل ٦٣/٧ ، و٥١/٨ وغيرها من المصادر . واستدلّوا به على حذف حرف الجرّ . والمعنى : استغفرُ اللهَ من ذنبي .

(٢٣٢) بدائع الفوائد ٥٦/٢ ، وتنظر أمثلة أخرى في ٧٣/٢ ــ ٧٤

(٢٣٣) التّبيان في إعراب القرآن ١٨٠/١

(٢٣٤) الكتاب ٩٣/١

(٢٣٥) الجرّ بعد الحرف في النّحو العربي ٢١١

(٢٣٦) رصف المباني ٨١

(٢٣٧) مغني اللّبيب ٢/ ٥٧٥

(٢٣٨) الخصائص ١٤٦/١ ، رصف المباني ٨١ ــ ٨٢ ، وينظر : النّحو الوافي ٣٤١/٢

(٢٣٩) مغني اللّبيب ٢/ ٥٧٥

(٢٤٠) رصف المباني ٨١ ، مُغني اللّبيب ٢/ ٥٦٦ ــ ٥٦٨ ، شرح الأشمونيّ ٣٠٣/٢

(٢٤١) مغني اللّبيب ٥٨١/٢ ــ ٥٨٣ ، شرح ابن عقيل ١/ ١٩٢ ــ ١٩٤ ، النّحو الوافي ٢/ ٣٤٣ ــ ٣٤٤

(٢٤٢) الاقتضاب ٢٨٧/٢

(٢٤٣) شرح المقدّمة المُحسبة ١/ ١٧٧ ، ٢٤١ ــ ٢٤٢ ، كشف المُشكل ٢١٣ ــ ٢١٤ ، مغني اللّبيب ٥٨٣/٢ ، شرح ابن عقيل ١٩١/١ ، النّحو الوافي ٣٤٣/٢ ، ٣٤٤

(٢٤٤) الأصول في النّحو ٦٣/١ ، أسرار العربية ٧٣ ــ ٧٤ ، ارتشاف الضّرب ١١٢١/٣ ، شرح ابن عقيل ١٩١/١

(٢٤٥) شرح ابن عقيل ١٩١/١

(٢٤٦) المسائل العسكريات ٨٢ ، تسهيل الفوائد ٤٩ ، شرح الكافية الشّافية ٣٥٠/١ ، شرح ابن عقيل ١٩١/١ ــ ١٩٢

(٢٤٧) همع الهوامع ٣٢١/١

(٢٤٨) اللّامات ٥٢

(٢٤٩) ارتشاف الضّرب ١١٢١/٣

(٢٥٠) الأصول في النّحو ٦٣/١

(٢٥١) شرح ابن عقيل ١٩٢/١ ، همع الهوامع ٣٢١/١

(٢٥٢) المسائل العسكريات ٨٢ ، الخصائص ٣١٨/١ ، وينظر : شرح اللّمع ١٥٥ ، ارتشاف الضّرب ١١٢١/٣ ، همع الهوامع ٣٢٢/١

(٢٥٣) مغني اللّبيب ٥٨٥/٢ ، النّحو الوافي ٣٤٣/٢ ، الجرّ بعد الحرف في النّحو العربيّ ٢٢٠

(٢٥٤) شرح جمل الزّجاجيّ ٤٨٢/١ ، منهج السّالك ٢٥٣ ، ارتشاف الضّرب ١٧١٠/٤ ، همع الهوامع

(٢٥٥) ديوانه ١٦ ، وعجزه : **(بناظِرةٍ من وحشِ وَجْرَةَ مُطفِلِ)** ، وينظر : أدب الكاتب ٣٣٤ ، وحروف المعاني ٧٤ ، والأزهية ٢٨٩ ، وشرح أدب الكاتب للجواليقيّ ٢٩٧

(٢٥٦) الاقتضاب ٢٧٢/٢ ـ ٢٧٤

(٢٥٧) شرح أدب الكاتب للجواليقيّ ٢٩٧

(٢٥٨) شرح جمل الزّجاجيّ ٥١٣/١

(٢٥٩) أدب الكاتب ٣٤١

(٢٦٠) الاقتضاب ٢٨٧/٢ ــ ٢٨٨

(٢٦١) ديوان الهذليين ٦/١ ، وينظر : أدب الكاتب ٣٤١ ، و(الرِّبابة) : وعاء القداح ، وهي سهام المَيسِر ، و(اليسر) والياسِر : اللاعب بالقِدَاح ، و(يفيض) : يدفع ، و(يصدع) : يحكم . ينظر : لسان العرب ، مادة : (ربب ، ويسر ، وفاض ، وصدع) .

(٢٦٢) قال ابن هشام في تعيين موضع التّقدير : ((الأصل أنْ يُقدَّر مُقدَّماً عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها ، وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مُؤخّرًا)) . (مغني اللّبيب ٥٨٧/٢) .

(٢٦٣) البيت في معلّقته (لخولة أطلالٌ ببرقة ثهمدِ) . ينظر : ديوانه ٣٦ ، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ١٧١

(٢٦٤) الاقتضاب ٢٨٩/٢

(٢٦٥) الجرّ بعد الحرف في النّحو العربيّ ٢٢٥

ـ المصادر والمراجع

- ابن السّيد البطليوسيّ اللّغويّ الأديب ؛ د. صاحب جعفر أبو جناح ، جمهورية العراق ، ديوان الوقف السّنّيّ ، مركز البحوث والدّراسات الإسلامية ، ط١ ، ٢٠٠٧م .
- أدب الكاتب ؛ لابن قتيبة (أبي محمّد عبد الله بن مسلم الكوفيّ المروزيّ ، الدينوريّ ، ت٢٧٦هـ) ، شرحه وكتب هوامشه وقدّم له : الأستاذ علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٣ ، ٢٠٠٣م .
- ارتشاف الضّرب من لسان العرب ؛ لأبي حيّان الأندلسيّ (أثير الدّين أبي عبد الله محمّد بن يوسف ، ت٧٤٥هـ) ، تح : د. رجب عثمان محمّد ، مطبعة المدنيّ ، منشورات مكتبة الخانجيّ ، القاهرة ، ط١، ١٩٩٨م .
- الأُزهيَّة في علم الحروف ؛ للهرويّ (أبي الحسن عليّ بن محمّد النّحويّ ، ت٤١٥) ، تح : عبد المعين الملوحيّ ، دمشق ، ط٢ ، ١٩٩٣م .
- أسرار العربية ؛ للأنباريّ (أبي البركات عبد الرّحمن بن أبي الوفاء ، ت ٥٧٧ هـ) ، تح : محمّد بهجت البيطار ، المجمع العلمي ، دمشق ، (د.ت) .
- إشارة التّعيين في تراجم النّحاة و اللغويين ؛ عبد الباقي اليماني، (ت٧٤٣هـ) ، تح : د. عبد المجيد دياب ، شركة الطباعة العربية ، الرّياض ، ط١، ١٩٨٦م .
- إصلاح المنطق ؛ لابن السِّكِّيت (أبي يوسف يعقوب بن إسحاق ، ت٢٤٤هـ) ، تح : أحمد محمّد شاكر، وعبد السّلام محمّد هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٧٠م .
- الأصول في النّحو ؛ لابن السّراج (أبي بكر محمّد بن سهل البغداديّ ، ت ٣١٦ هـ) ، تح : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرّسالة ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٩٦م .

- الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب ؛ لابن السّيد البطليوسي (أبي محمّد عبد الله بن محمّد ، ت٥٢١هـ) ، تح : الأستاذ مصطفى السّقا ، ود. حامد عبد المجيد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠م.
- أمالي ابن الشّجري ؛ للعلويّ (هبة الدّين عليّ بن محمّد بن حمزة الحسنيّ ، ت ٥٤٢ هـ) ، تح : محمود ، مكتبة محمّد الطّناحي الخانجي ، (د . ت) .
- إنباه الرّواة على أنباء النّحاة ؛ للقفطيّ (الحسن بن يوسف ، ت٦٤٦هـ) ، تح : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٢ م .
- الانتصار لسيبويه على المُبرّد ؛ لابن ولّاد (أبي العبّاس أحمد بن محمّد التّميميّ ، ت٣٣٢هـ) ، تح : د. زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسّسة الرّسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٦م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ؛ لابن هشام الأنصاريّ (أبي محمّد جمال الدّين عبد الله بن يوسف ، ت٧٦١هـ) ، تح : محمّد محيي الدّين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت (د. ت).
- الإيضاح ؛ لأبي عليّ الفارسيّ (الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار النّحوي ، ت ٣٧٧ هـ) ، تحقيق ودراسة : د. كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، لبنان ، ط٢، ١٩٩٦م .
- الإيضاح في علل النّحو ؛ للزّجاجيّ (أبي القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق ، ت٣٧٧هـ) ، تح : د. مازن المبارك ، دار النّفائس ، بيروت ، ط٦ ، ١٩٩٦م .
- الإيضاح في شرح المفصّل ؛ لابن الحاجب (أبي عمرو جمال الدّين عثمان بن عمر ، ت٦٤٦هـ) ، تح : د. موسى بناي العليليّ ، بغداد ، ١٩٨٢م.
- بدائع الفوائد ؛ لابن القيم الجوزية (أبي عبد الله محمّد بن أبي بكر الدمشقيّ ، ت٧٥١هـ) ، إدارة الطباعة المنيرية ، مصر ، (د . ت) .

- البرهان في علوم القرآن ؛ للزّركشيّ (أبي عبد الله بدر الدّين محمّد بن عبد الله ، ت٧٩٤هـ) ، قدّم له وعلّق عليه وخرّج أحاديثه : مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٧م .
- بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة ؛ للسّيوطيّ (أبي الفضل جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر ، ت٩١١هـ) ، تح : مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٤م .
- تاج العروس من جواهر القاموس ؛ للزّبيديّ (محمّد بن مرتضى ، ت١٢٠٥هـ) ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ـ لبنان ، أوفسيت عن الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية بمصر ، ١٣٠٦هـ .
- التّبيان في إعراب القرآن ؛ للعكبريّ (أبي البقاء عبد الله بن الحسين ، ت٦١٦هـ) ، تح : عليّ محمّد البجاوي ، مطبعة دار الجيل ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٧م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ؛ لابن مالك (أبي عبد الله جمال الدّين محمّد بن عبد الله
- ، ت٦٧٢هـ) ، تح : محمّد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ، ١٩٨٦م.
- حجرية ، طهران.
- تفسير البحر المحيط ؛ لأبي حيّان الأندلسيّ (أثير الدّين أبي عبد الله محمّد بن يوسف ، ت ٧٤٥ هـ) دراسة وتحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، الشّيخ عليّ محمّد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٩٩٣ م .
- تفسير الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل ؛ للزّمخشريّ (أبي القاسم جار الله محمود بن عمر ، ت٥٣٨هـ) ، رتّبه وضبطه وصحّحه : محمّد عبد السّلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٤ ، ٢٠٠٦م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك ؛ للمراديّ (أبي محمّد بدر الدّين الحسن بن القاسم بن عبد الله ، ت٧٤٩ هـ) شرح وتحقيق : د. عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط١، ٢٠٠١ م.
- الجرّ بعد الحرف في النّحو العربي ؛ د. صادق حسين كنيج ، ديوان الوقف السّني ، مركز البحوث والدّراسات الإسلامية ، ط١، ٢٠٠٩م .
- الجُمَل ؛ للزّجاجيّ (أبي القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق ، ت٣٧٧هـ) ، تح : علي حيدر ، دمشق ، ١٩٧٢م .
- جمهرة أنساب العرب ؛ لابن حزم (أبي محمّد عليّ بن أحمد بن سعيد القرطبيّ ، ت٤٥٦هـ) ، تح : عبد السّلام محمّد هارون ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧١م .

- جمهرة اللغة ؛ لابن دريد (أبي بكر محمّد بن الحسن ، ت٣٢١هـ) ، دار صادر ، بيروت ، طبعة بالأوفسيت عن الطبعة الأولى في مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ـ الهند ، ١٣٤٥هـ .
- الجنى الدّاني في حروف المعاني ؛ للمراديّ (بدر الدّين الحسن بن قاسم بن عبد الله ، ت٧٤٩هـ) ، تح : د. فخر الدّين قباوة ، والأستاذ محمّد نديم فاضل ، دار الكتب العلميّة، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٢م .
- حاشيّة الصَّبان على شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك ؛ للصّبان (محمّد بن عليّ ، ت١٢٠٥هـ) ، دار إحياء الكتب العربيّة ، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه ، القاهرة ، (د.ت).
- الحجّة في القرءات السّبع ؛ لابن خالويه (أبي عبد الله الحسين بن أحمد ت٣٧٠هـ) ، تح : أحمد فريد المزيديّ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ط٢ ، ٢٠٠٧م .
- حروف المعاني ؛ للزّجاجيّ (أبي القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق ، ت٣٣٧هـ) ، تح : د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرّسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٦م .
- حروف الزّيادة وجواز وقوعها في القرآن الكريم (بحث) ؛ عبد الرّحمن تاج ، مجلّة مجمع اللغة العربية في مصر ، ج٣ ، ١٩٧٣م .
- حروف المعاني بين الأصالة والحداثة ؛ حسن عباس ، منشورات اتّحاد الكُتّاب العرب، دمشق ، ٢٠٠٠م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ؛ للبغداديّ (الشّيخ عبد القادر بن عمر ، ت١٠٩٣هـ) ، تحقيق وشرح : عبد السّلام محمّد هارون ، ط١، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨١م .
- الخصائص ؛ لابن جنّي (أبي الفتح عثمان بن عبد الله ، ت٣٩٢هـ) ، تح : د. عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ، ٢٠٠٣م .
- دراسة حروف المعاني في معجم تاج العروس للزّبيديّ ؛ د. سندس محمّد خلف ، ديوان الوقف السّني ، مركز البحوث والدّراسات الإسلامية ، ط١ ، ٢٠١٠م .
- ديوان الأعشى الكبير ؛ ميمون بن قيس ، شرح وتعليق : د. محمد حسين ، مكتبة الآداب بالجماميز ، مصر ، (د.ت) .
- ديوان امرئ القيس ، تح : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر، ط٥ ، (د. ت).
- ديوان جرير ؛ شرح محمّد بن حبيب (٢٤٥هـ) ، تح : د.نعمان محمّد أمين طه ، دار المعارف ، ط٣ (د. ت) .

- ديوان الحماسة ؛ لأبي تمّام (حبيب بن أوس الطّائيّ) ، علّق عليه وراجعه : محمّد عبد المنعم خفاجي ، مطبعة محمّد علي صبيح وأولاده ، مصر ، ١٩٥٥م .
- ديوان حميد بن ثور الهلاليّ ؛ تح : عبد العزيز الميمنيّ ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ، ١٩٥١ م ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ م .
- ديوان سُحيم (عبد بني الحسحاس)؛ تح : عبد العزيز الميمني ، دار الكتب المصرية القاهرة ، ١٩٥٠م .
- ديوان طرفة بن العبد ؛ شرح الأعلم الشنتمري (٤٧٦هـ) ، تح : درّية الخطيب ، ولطفي الصّقال ، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط٢ ، ٢٠٠٠م.
- ديوان طُفيل الغنويّ ؛ شرح الأصمعيّ (ت٢١٦هـ) ، تح : حسّان فلاح أوغلي ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٧م .
- ديوان علقمة بن عبدة الفحل ؛ شرحه وعلّق عليه : سعيد نسيب مكارم ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٦م .
- ديوان عنترة بن شدَّاد ؛ تحقيق ودراسة : محمّد سعيد مولوي ، المكتبة الإسلامية ، مصر ، ١٩٦٤م .
- ديوان كعب بن مالك الأنصاريّ ، تح : د. سامي مكي العانيّ ، مكتبة النّهضة ، بغداد ، ط١ ، ١٩٦٦م .
- ديوان النابغة الذّبيانيّ ؛ تح : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، ط٢ ، (د.ت).
- ديوان الهذليين ؛ دار الكتب المصرية القاهرة ، ط٢ ، ١٩٩٥م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ؛ للمالقيّ (احمد بن عبد النور، ت ٧٠ هـ) ، تح : احمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، (د.ت) .
- سرّ صناعة الإعراب ؛ لابن جنّي (أبي الفتح عثمان بن عبد الله ، ت٣٩٢هـ) ، تح : لجنة من الأستاذة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبيّ وأولاده ، مصر، ط١ ، ١٩٥٤م .
- شذرات الذّهب ؛ لابن العماد (أبي الفلاح عبد الحي الحنبليّ ، ت١٠٨٩هـ) ، مكتبة القدسيّ ، القاهرة ، ١٣٥٠هـ .
- شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك ؛ لابن عقيل (أبي محمّد بهاء الدّين عبد الله بن عبد الرّحمن الهمدانيّ ، ت٧٦٩هـ) ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، تأليف : محمّد محيي الدّين عبد الحميد ، دار الغدير، قم المقدّسة ، ٢٠١١م .

- شرح أدب الكاتب ؛ للجواليقيّ (أبي منصور موهوب بن أحمد بن محمّد ، ت٥٤٠هـ)، تحقيق ودراسة : د. طيبة حمد بودي ، مطبوعات جامعة الكويت ، ط١ ، ١٩٩٥م . وطبعة غير محقّقة ، بتقديم مصطفى صادق الرّافعيّ ، مكتبة القدسي ، القاهرة ١٣٥٠هـ .
- شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك ؛ للأشموني (أبي الحسن نور الدّين عليّ بن محمّد ، ت٩٢٩هـ) تح : محمّد محيّ الدّين عبد الحميد ، ط٢، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر ، ١٩٤٦م .
- شرح (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) ؛ لابن مالك (أبي عبد الله جمال الدّين محمّد بن عبد الله بن أحمد الأندلسيّ ، ت٦٧٢هـ) ؛ تح : عبد الرّحمن السّيد ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط١ ، (د.ت) .
- شرح جمل الزّجاجيّ ؛ لابن عصفور (أبي الحسن عليّ بن مؤمن بن محمّد الأشبيليّ ، ت٩٦٦هـ) ، تح : د. صاحب جعفر أبو جناح ، وزارة الأوقاف والشّؤون الدّينية ، إحياء التّراث الإسلامي ، دار الكتب ، جامعة الموصل ، ١٩٨٢م .
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري ؛ حقّقه وقدّم له : د. إحسان عباس ، التراث العربي ، سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء ، الكويت ، ١٩٦٢م .
- شرح الرّضي على كافيّة ابن الحاجب ؛ رضيّ الدّين الاستراباذي (الشّيخ مُحمّد بن الحسن ، ت ٦٨٦هـ) ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قابوس ، بنغازي ، ط٢ ، ١٩٩٦م .
- شرح القصائد السّبع الطوال الجاهليات ؛ لابن الأنباريّ (أبي بكر محمّد بن القاسم ، ت ٣٢٨هـ) ، تح : عبد السّلام محمّد هارون ، دار المعارف ، بيروت ، ط٥ ، (د.ت) .

- شرح الكافية الشّافية ؛ لابن مالك (أبي عبد الله جمال الدّين محمّد بن عبد الله ، ت٦٧٢هـ) ، تح : د. علي محمّد عوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ٢٠٠٠م .
- شرح اللّمع في النّحو ؛ لجامع العلوم (الشّيخ أبي الحسن عليّ بن الحسين الباقوليّ الأصبهانيّ ، ت٥٤٣هـ) ، دراسة وتحقيق : د. محمّد خليل مراد الحربيّ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٧م .
- شرح المفصّل ؛ لابن يعيش (أبي البقاء موفّق الدّين بن عليّ ، ت٦٤٣هـ) ، مكتبة المتنبي ، مصر، (د.ت) .
- شرح المقدّمة المُحسبة في النّحو ؛ لابن بابشاذ (أبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ، ت٤٦٩هـ) ، تح : خالد عبد الكريم ، الكويت ، ط١ ، ١٩٧٦م .
- شرح المكّودي على ألفية ابن مالك ؛ للمكّودي (أبي زيد عبد الرّحمن بن عليّ بن صالح ، ت ٨٠٧ هـ) ، د. فاطمة راشد الرّاجحي ، جامعة الكويت ١٩٩٣م .
- شعر الرّاعي النّميريّ ؛ دراسة وتحقيق : د. نوري حمودي القيسيّ ، وهلال ناجيّ ، مطبعة المجمع العلمي العراقيّ ، ١٩٨٠م .
- الصّلة ؛ لابن بشكوال (أبي القاسم خلف بن عبد الملك ، ت٥٧٨هـ) ، الدّار المصرية للتأليف والتّرجمة ، مطابع سجل العرب ، مصر ، ١٩٦٦م .
- ضرائر الشّعر ؛ لابن عصفور (أبي الحسن علي بن مؤمن الأشبيليّ ، ت٦٦٩هـ) ، وضع حواشيه : خليل عمران المنصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٩٩٩م .
- العنوان في القراءات السّبع ؛ لأبي طاهر الأندلسيّ (إسماعيل بن خلف المُقرئ الأنصاريّ ، ت٤٥٥هـ) ، حقّقه وقدّم له : د. زهير زاهد ، ود. خليل العطيّة ، مؤسسة المنار العراقية ، النّجف الأشرف ، ط٢ ، (د.ت) .

- العوامل المائة النّحوية في أصول علم العربية ؛ لعبد القاهر الجرجانيّ (ت٤٧١هـ)؛ شرح الشيخ خالد الأزهريّ (ت٩٠٥هـ) ، تحقيق وتقديم وتعليق : د. البدراوي زهران ، دار المعارف ، مصر ، ط٣ ، ١٩٩٦م .
- فهرسة ابن خير ؛ (أبي بكر محمّد بن خير الأشبيليّ ، ت٥٧٥هـ) ، إشراف زهير فتح الله ، مكتبة المثنّى ، بغداد ، ١٩٦٣م .
- الفهرست ؛ لابن النّديم (أبي الفرج محمّد بن أبي يعقوب بن إسحاق ، ت٣٨٠هـ) ، ضبطه ، وشرحه ، وعلّق عليه ، وقدّم له : د. يوسف علي الطويل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ، ٢٠٠٢م .
- في النّحو العربي ، نقد وتوجيه ؛ د. مهدي المخزوميّ ، دار الشّؤون الثّقافية ، بغداد ، ط٢ ، ٢٠٠٥م .
- قلائد العقيان في محاسن الأعيان ؛ للفتح بن خاقان (ت٢٤٧هـ) ، طبعة مصوّرة عن طبعة باريس ، تقديم : محمّد العنّابي ، المكتبة العتيقة ، تونس ، ١٩٦٦م .
- الكامل في اللغة والأدب ؛ للمبرّد (أبي العباس محمّد بن يزيد ، ت ٢٨٥ هـ) ، تح : د. محمّد أحمد الدّالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٩٧م .
- **الكتاب ؛ لسيبويه (أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، ت١٨٠هـ) ، تحقيق وشرح : عبد السّلام محمّد هارون ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٨م .**

- كشف المُشكل في النّحو ؛ (عليّ بن سليمان الحيدرة ، ت٥٩٩هـ) ، تح : هادي عطية مطر ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ط١ ، ١٩٨٤م .
- اللامات ؛ للهرويّ (أبي الحسن عليّ بن محمّد ، ت٤١٥هـ) ، تح : يحيى علوان البلداويّ ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ط١ ، ١٩٨٠م .
- لسان العرب ؛ لابن منظور (أبي الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم ، ت٧١١هـ) ، دار صادر ، بيروت ، (د.ت).
- المثلّث ؛ لابن السّيد البطليوسي (أبي محمّد عبد الله بن محمّد ، ت٥٢١هـ) ، تح : د. صلاح مهدي الفرطوسيّ ، دار الرّشيد للنّشر ، وزارة الثّقافة والإعلام العراقية، ١٩٨١م .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ؛ لابن جنّي (أبي الفتح عثمان بن عبد الله ، ت٣٩٢هـ) ، تح : الأستاذ علي النّجدي ، و د. عبد الحليم النّجار ، و د. عبد الفتّاح إسماعيل شلبي ، القاهرة ، ١٩٩٤م .

- المخصّص ؛ لابن سيده (أبي الحسن بن عليّ بن إسماعيل ، ت٤٥٨هـ) ، المطبعة الكبرى الأميريّة ، مصر ، ط١، ١٣١٩هـ.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ؛ د. مهدي المخزومي ، ط٢، مطبعة البابي الحلبي ، ١٩٥٨م .
- المسائل العسكريات في النّحو العربي ؛ لأبي عليّ الفارسيّ (الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار ، ت ٣٧٧هـ) ، دراسة وتحقيق : علي جابر المنصوريّ ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، ط١ ، ١٩٨٢م.
- مصطلحات ليستْ كوفيّة ؛ سعيد جاسم الزّبيديّ ، دار أسامة للنّشر والتّوزيع ، عمّان ، ١٩٩٨م .
- المصطلح النّحويّ ، نشأته وتطوّره حتّى أواخر القرن الثّالث الهجريّ ؛ عوض حمد القوزيّ ، شركة الطباعة العربية ، الرياض ، ط١ ، ١٩٨١م .
- معاني الحروف ؛ للرّمانيّ (عليّ بن عيسى ، ت٣٤٨هـ) ، تح : عبد الفتّاح إسماعيل شلبي ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ٢٠٠٨م .
- معاني القرآن ؛ للفرّاء (أبي زكريا يحيى بن زياد ، ت٢٠٧هـ) ،قدّم له وعلّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه : إبراهيم شمس الدّين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٢م .
- معاني النّحو ؛ د. فاضل صالح السّامرائيّ ، دار الفكر ، الأردن ، ط٢ ، ٢٠٠٣م .
- معجم الأفعال المُتعدّية ــ اللّازمة ؛ هاشم طه شلاش ، مطبعة لبنان ناشرون ، ط١، ٢٠٠٠م .
- معجم القراءات القرآنية ؛ د. أحمد مختار عمر، ود. عبد العال سالم مكرم ، مطبوعات جامعة الكويت ، ط٢، ١٩٨٨م .
- معجم المصطلحات النّحوية والصّرفية ؛ د. محمّد سمير نجيب ، مؤسسة الرّسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٥م .
- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاريّ (أبي محمّد جمال الدّين عبد الله بن يوسف ، ت٧٦١هـ) ، حقّقه وعلّق عليه : د. مازن المبارك ، ومحمّد علي حمد الله ، راجعه : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الصّادق للطباعة والنّشر ، طهران ، ط١ ، (د.ت) .
- المقتضب ؛ للمبرّد (أبي العباس مُحمّد بن يزيد ، ت ٢٨٥هـ) ، تح : محمّد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكُتُب ، بيروت – لبنان ، ٢٠١٠م .
- المقرّب ؛ لابن عصفور (أبي الحسن عليّ بن مؤمن الأشبيليّ ، ت٦٦٩هـ) ، تح : د. أحمد عبد السّتار الجواري ، ود. عبد الله الجبوريّ ، مطبعة العاني ، بغداد، ١٩٧٣م .
- الميّسَّر في القراءات الأربع عشرة ؛ محمّد فهد خاروف ، مراجعة شيخ القرّاء بدمشق : محمّد كريم راجح ، دار ابن كثير ، دمشق ، بيروت ، ط٤ ، ٢٠٠٦م .

- النّحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرّفيعة ، والحياة اللّغوية المتجدّدة ؛ عبّاس حسن ، مطبوعات الأندلس العالمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١٠م .
- نظرية الحروف العاملة ، مبناها وطبيعة استعمالها القرآنيّ بلاغيّاً ؛ د. هادي عطيّة مطر الهلاليّ ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١، ١٩٨٦م .
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرّطيب ؛ للمُقري (أحمد بن محمّد التّلمسانيّ ، ت١٠٤١هـ) ، تح : د. إحسان عبّاس ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٨م .
- النّوادر في اللغة ؛ لأبي زيد الأنصاريّ (سعيد بن أوس بن ثابت ، ت ٢١٥هـ) ، تصحيح : سعيد الخوري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط٢، ١٩٦٧م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ؛ للسّيوطيّ (أبي الفضل جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر ، ت٩١١هـ) ، تح : أحمد شمس الدّين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢، ٢٠٠٦م .
- وفيات الأعيان ؛ لابن خلكان (أبي العبّاس شمس الدّين أحمد بن محمّد ، ت٦٨١ هـ) ، تح : إحسان عبّاس ، بيروت ، ١٩٧٢م .